مستقبل الديموقراطية في مصر بعد ثورة 25 يناير
تحليل سوسيولوجي لمضمون رؤى النخب

أسامة إسماعيل عبدالباري (*)

الملخص

تسعى الدراسة الراهنة إلى استشراف مستقبل الديموقراطية في المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير، وذلك من خلال تحليل الوضع السياسي الراهن داخل مصر بالتركيز على العوامل البنائية الكامنة داخل المجتمع، والتي تبدو في تحليلات رؤى النخب من مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية بهدف الوقوف على طبيعة المناخ الاجتماعي والسياسي في أعقاب الثورة، والخروج منه بمؤشرات سوسيولوجية لمستقبل الديموقراطية في ظل التغيرات الحديثة، وذلك من خلال منهج تحليل مضمون رؤى هذه النخب في فترة زمنية تبدأ بالأسبوع الأول من فبراير 2011 وتنتهي في الأسبوع الأول من أكتوبر 2011 ،حيث تم تحليل مضمون المقالات والأعمدة وصفحات الرأي في كل من جريدة الأهرام كممثل للجرائد الحكومية، جريدة المصري اليوم كممثل للجرائد المستقلة، جريدة الوفد كممثل للجرائد الحزبية، وموقع إخوان أون لاين كممثل للتيارات الاسلامية ومعبر عن رؤى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها أكبر التيارات الإسلامية تنظيمًا وتأثيرًا على الواقع الاجتماعي والسياسي المصري المعاصر.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة الزقازيق

The Future of Democracy in Egypt after the 25th of January Revolution:

Elites' Sociological Content Analysis

Osama Ismael

Abstract

The current study aims to forecast the future of the democracy in the Egyptian society in the wake of the 25th of January Uprising. The researcher tries to analyze the current political status quo in light of the constructive and contextual variables that govern the society. This is probably evident in the views of the elites who have diverse social and political backgrounds.

Actually, the researcher wants to identify the socio-political nature of the Egyptian society after the political change that was induced in January 25th. To this effect, the researcher used the content analysis method for the period of Feb. 2011-Oct. 2011. The analysis included: columns, articles, opinions, and the editorials of Al-Ahram, Al-Masri Al-Youm, Al Wafd newspapers. They reflect different political orientations. The website of the Muslim Brotherhood (MB) "Ikhwan On Line" was also analyzed since it reflects the point of views of the MB that has a socio-political impact on the Egyptian society.

مقدمة:

شهد المجتمع المصري تغيرًا جذريًا بدءا من "25 يناير 2011" بفعل ثورة الشعب بمختلف طوائفه على النظام السياسي الحاكم رغبة في التغيير، ورفضًا للأوضاع السلبية التي طالت مختلف المجالات والميادين.

وإذا كانت الثورة المصرية قد أعقبت الثورة التونسية فإن مقدماتها وإرهاصاتها الأولى قد سبقتها بعدد قليل من السنوات التي شهدت الكثير من الإضرابات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية والفئوية. فقد تزايدت حركات الاحتجاج الاجتماعي وفقا لإحصائيات " مركز الأرض" بدءا من عام 2005، حيث برز على الساحة 202 احتجاجا، وفي 2006 ارتفعت الاحتجاجات لتصل إلى 266 احتجاج، ثم 614 احتجاجا في 2007، ثم شهد عام "2000" 609 احتجاجا، ووصل إجمالي الاحتجاجات إلى 650 خلال عام 2009(محمد العجاتي، 2011:224 – 225).

ومن الثابت أن قضيتين أساسيتين مثلتا حجر الزاوية في تفجر الأوضاع ضد النظام السياسي القديم هما: إنتخابات مجلس الشعب 2010، مسألة توريث الحكم. ومصر باعتبارها الدولة المحورية الأولى في العالم العربي لفتت انتباه العالم أجمع نتيجة لوضعها الجيوسياسي والديموقراطي، والدليل على ذلك متابعة كافة وسائل الإعلام في مختلف دول العالم لتتابعات الثورة المصرية بدءًا من تاريخ تفجرها يوم 25 يناير ومرورًا بتنحى الرئيس السابق يوم 11 فبراير وحتى الوقت الراهن، وانبرى الكثير من المحللين من مختلف التخصصات والتيارات إلى تحليل الأوضاع والأحداث، ورسم تصور مستقبلي لوضع مصر في ظل التطورات الراهنة، وإن كان المتخصصون في العلوم السياسية لهم قصب السبق في الكثير من التحليلات، إلا أن الحس الاجتماعي والخيال السوسيولوجي يبتعد إلى – حد كبير – عن تحليلاتهم.

إن التطورات الأخيرة التي شهدها المجتمع المصري، والتي أدت إلى انهيار النظام السياسي الاستبدادي القديم أثارت إشكالية التحول الديموقراطي. فالنظام الاستبدادي للسلطة لا يمتلك الآليات اللازمة لعملية الانتقال الديموقراطي، حيث أن الديموقراطية لا تتحقق إلا في ظل إطار دستوري واجراء انتخابات حول مستقبل مصر(Klerk,2011:1)، ووفقا للدراسة التي أجراها "البارومتر العربي" حول مستقبل مصر أشارت نتائجها المسحية في الفترة الزمنية من 2011/6/16 – 2011/7/3 إلى أن المصريين كانوا أكثر تفاؤلا في أعقاب الثورة في تحقيق أهدافها، إلا أن هناك إجماعا حول فشل الثورة في تحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها

تحقيق النظام السياسي الديموقراطي، زيادة مستويات العدالة الاجتماعية، وتحسين الفرص الاقتصادية. (Robbins, et al, 2011:2).

مشكلة الدراسة:

من هنا فإن مشكلة الدراسة الراهنة تتحدد في محاولة رسم تصور مستقبلي لواقع الديموقراطية في المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير، وذلك من خلال تحليل الوضع السياسي الراهن داخل مصر بالتركيز على العوامل البنائية الكامنة داخل المجتمع، والتي تبدو في تحليلات رؤى النخب من مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية بهدف الوقوف على طبيعة المناخ الاجتماعي والسياسي في أعقاب الثورة والخروج منه بمؤشرات سوسيولوجية لمستقبل الديموقراطية في ظل التغيرات الحديثة، وذلك من خلال منهج تحليل مضمون رؤى هذه النخب في فترة زمنية تبدأ بالأسبوع الأول من فبراير 2011 وتنتهي في الأسبوع الأول من أكتوبر 2011 حيث تم تحليل مضمون المقالات والأعمدة وصفحات الرأي في كل من جريدة الأهرام كممثل للجرائد الحكومية، جريدة المصري اليوم كممثل للجرائد المستقلة، جريدة الوفد كممثل للجرائد الحزبية، وموقع إخوان أون لاين كممثل للتيارات الاسلامية ومعبر عن رؤى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها أكبر التيارات الإسلامية تنظيمًا وتأثيرًا على الواقع الاجتماعي والسياسي المصري المعاصر.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة الأكاديمية في ارتباطها بنطاق بيني يجمع بين تخصص علم الاجتماع السياسي والدراسات المستقبلية التي يغلب عليها الاتجاه نحو انتهاج طابع التنبؤ في ضوء فهم وتفسير الواقع، وذلك من خلال تحليل واقع الديموقراطية في المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير في ضوء الفرضيات النظرية التي تختص بتحليل البناء الاجتماعي والسياسي، ومحاولة استشراف مستقبل التحول الديموقراطي في ضوء فهم الديناميات الاجتماعية والثقافية الحاكمة للواقع السياسي الجديد. كما تبرز الأهمية من خلال تكوين أرشيف إليكتروني يضم مجمل مقالات النخب التي تتناول قضايا الديموقراطية في مصر بعد الثورة، حيث من الممكن أن يفيد في العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والإعلامية.

وتبدو الأهمية المجتمعية من خلال أهمية قضية الديموقراطية باعتبارها حجر الزاوية لكافة التغيرات التي تتعلق بالنظام السياسي الجديد، فضلاً عن كون

استشراف مستقبل دولة بحجم مصر له دلالاته على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، لذلك فإن وضع مؤشرات أو سيناريوهات تتعلق بهذا المستقبل من وجهة نظر علم الاجتماع يتضمن فهمًا للواقع قد يفيد صناع القرار السياسي في بلورة أسس جديدة للمناخ السياسي القائم.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. محاولة فهم السياق الاجتماعي والثقافي الحاكم للديمقراطية في أعقاب ثورة 25 يناير.
2. تحديد أبرز متطلبات الديموقراطية في الفترة الراهنة.
3. التعرف على أبرز معوقات التحول الديموقراطي في الفترة الراهنة.
4. التعرف على مدى وجود الفرص التاريخية الموضوعية لتحقيق الديموقراطية في أعقاب ثورة 25 يناير.
5. تحديد حجم وقوة القوى الاجتماعية والسياسية القائمة ودورها في تحقيق الديموقراطية.
6. محاولة صياغة سيناريوهات مستقبلية للديمقراطية في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير.

تساؤلات الدراسة:

ولكي تحقق الدراسة أهدافها السابقة كان لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما طبيعة السياق الاجتماعي والثقافي المصري في أعقاب ثورة 25 يناير؟
2. ما أبرز متطلبات الديموقراطية في الفترة الراهنة؟
3. ما المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق الديموقراطية في مصر عقب ثورة 25 يناير؟
4. هل هناك إمكانية تاريخية موضوعية لتحقيق الديموقراطية في مصر عقب ثورة 25 يناير؟
5. ما هو تأثير القوى الاجتماعية والسياسية والنخب القائمة في تحديد ملامح الديموقراطية المستقبلية.
6. ما أبرز السيناريوهات المتوقعة للديموقراطية في مصر بعد ثورة 25 يناير؟

المفاهيم الاجرائية:

الديموقراطية "Democracy": بالرغم من شيوع مفهوم الديموقراطية في العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا المفهوم قد ارتبط بتوجهات عديدة تنزع نحو التخصصية من جهة، وأيديولوجية الباحثين من جهة أخرى، وإن كانت تحليلات " Robert Dahl " تشير إلى صعوبة تحقيق مفهوم الديموقراطية بمعنى حكم الشعب، إلا أنه يربط المفهوم باتساع حق المواطنة وشموله الجماعات الاجتماعية كافة (علي الكواري، 2000 : 16)، وهذا يتفق مع إضافة الجمهورية الثانية الفرنسية لشعار "الإخاء" إلى شعارى "الحرية والمساواة" اللذين تبنتهما ثورة (1789) وذلك للتعبير عن مضمون الديموقراطية الاجتماعية، حيث يتضمن مفهوم الإخاء إلزامًا إيجابيًا بالمساعدة المتبادلة كترجمة للتضامن الاجتماعي، ومن فكرة الواجب الاجتماعي نشأت فكرة الحق الاجتماعي (منذر الشناوي، 2000 : 167).

والديموقراطية الحديثة كما صاغها " برنارد كريك " تشير إلى مفهوم الاندماج بين فكرة سلطة الشعب وفكرة الحقوق الفردية المضمونة قانونيا، ولذلك توصف الديموقراطيات الحديثة بأنها ليبرالية تمثيلية دستورية (عبدالوهاب الأفندي، 2011: 40)، وتبعا لذلك فإنها تتخذ شكلين أساسيين، الأول: الشكل المباشر الذي يعتمد على تشكيل الحكومة وصياغة القوانين، والثاني: الشكل غير المباشر للديموقراطية، حيث يتدخل فيه عنصر اختيار الشعب لممثليهم في البرلمان. (Fiorina, et al., 2011:1) .

لذلك يمكن القول أن الديموقراطية ترتبط بعاملين، الأول: موضوعي يتمثل في وصول علم الاجتماع السياسي إلى حدود الأزمة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير، والثاني: عامل ذاتي يتمثل في إدراك الجماهير لقيمتهم كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره، ومالم يتوافر العامل الأخير - وإن توافر الأول - تبقى الحاجة إلى التغيير قائمة ولكن بدون إمكانية (محمد ددة، 2011: 42 – 43).

وهذا المفهوم الاجتماعي للديموقراطية الذي تتبناه الدراسة الراهنة يتضمن بعدين أساسيين، الأول: استاتيكي يعبر عن فكرة المساواة في الفرص والوسائل المتاحة للأفراد، والثاني: ديناميكي يعبر عن تحرر الفرد من هيمنة الطبقة المسيطرة، حيث تسيطر الجماعة على كل القوى التي تسيرها لتنشأ سلطة الجماعة المنظمة. (منذر الشناوي، مرجع سابق: 173-175)، فالديموقراطية نمط من التفكير، ومنظومة قيم

وأخلاقيات قابلة للمناقشة والمنافسة والتداول، فهي نتاج لمجهودات جماعية لإدارة النزاعات في المجال العام (محمد أفاية، 2011: 21).

لذا فإن الدراسة الراهنة تنطلق من تعريف "غليون" للديموقراطية كتعريف إجرائي باعتبارها "تعبير عن حركة سياسية اجتماعية تتضمن عوامل ذاتية تعين للحركة أهدافها وقيمها، وعوامل موضوعية تتضمن البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تشترط نموها" (برهان غليون، 2000 : 243).

النخبة " Elite ": على الرغم من رفض "Dahl" لمفهوم النخبة "Elite" رفضًا نظريًا ومنهجيًا، إلا أنه فتح المجال أمام مفهوم النخب المتعددة "Plural elite" الذي يشير إلى الفهم التعددي للحياة الاجتماعية، مفترضًا أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة، ولذلك تراجع الفهم السياسي لمفهوم النخبة، واستبدل بكون النخبة جماعة اجتماعية تمتلك وعيا اجتماعيا وقدرة على التماسك الداخلي. (أحمد زايد، مرجع سابق: 38 – 40).

ومن هنا فإن الدراسة الراهنة تحدد مفهوم النخب إجرائيا في الجماعات الاجتماعية التي تمارس الفعل السياسي عبر استخدام أدوات التحليل الاجتماعي للواقع السياسي والتعبير عنه في صورة مواد للرأي تقدم للجماهير لتحقيق أهداف النقد، التحليل، التأييد، المعارضة، التعبئة.

الإطار النظري:

إن دراسة وضعية الديموقراطية تفترض مسبقًا منهج المقاربة المتعددة، وهو يتضمن زاويتين رئيسيتين للتحليل، الأولى: تعبر عن التحليل السياسي الأيديولوجي، والثانية: تعبر عن التحليل الاجتماعي الثقافي (محمد عابد الجابري، 2000: 185)، فالجانب السياسي للديموقراطية لا ينفصل عن الجانب الاجتماعي - الثقافي المتمثل في استحالة ممارسة أفراد المجتمع لحرياتهم بعيدًا عن التمثلات الجماعية والولاءات الإثنية والدينية المتجذرة في النسيج القيمي للمجتمع، لذا يلزم التمييز بين الديموقراطية كمبدأ لا خلاف عليه وبين الأشكال الإجرائية لممارسة هذا المبدأ، التي قد تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومستوى تطوره ونظامه السياسي، وهذا يستدعي بالضرورة البحث في تكوين المجتمع الذي تنشأ داخله الرؤى المتباينة حول كيفية تحقيق الديموقراطية. (أحمد خطابي ، 2006: 83 - 84).

والبحث في ثنايا تكوين المجتمع المصري يؤدي إلى الوقوف على مجموعة من الخصائص التي ترتبط في بداياتها بفكرة الامتزاج الحضاري بين مختلف طوائف الشعب وفئاته، مما شكل مناخًا تاريخيًا، حضاريًا، اجتماعيًا، ثقافيًا، ونفسيًا يحكم المفهوم القومي للجماعة السياسية المصرية، فضلاً عن الواقع الجغرافي المحكوم بنهر النيل والوادي الأخضر الخصيب الضيق واستواء الأرض وتشابهها مما أثمر حكمًا مركزيًا وأجهزة بيروقراطية فرضت التنظيم والتمدن منذ أمد بعيد، وهو ما يشكل جانبا مهما في الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع المصري (ثناء فؤاد، 2005 : 186 – 187)، وقد أثر هذا التراث الحضاري والثقافي بشقيه التاريخي والجغرافي على مكونات الثقافة السائدة، خاصة في جانبها السياسي المحكوم بأنماط القيم، الصراعات والبناءات السياسية. (عماد صيام، 2005 : 247).

ونظرا لهذه الأهمية الجيوسياسية فإن الشأن المصري كان ولازال محط اهتمام القوى العظمى في العالم – وبصفة خاصة أمريكا - لأسباب عديدة ترتبط بالاستقرار الإقليمي الذي تحققه مصر للمنطقة العربية، بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي والسمعة الدولية التي تحاول أن تحققها بصفتها حامية الديموقراطية في العالم، فضلا عن استخلاص الدرس المستفاد بأن الديموقراطية تتحقق بشكل أفضل عبر الوسائل السياسية غير المباشرة، أي من الأسفل إلى الأعلى (Walt, 2011:1).

ولا يمكن – بأي حال من الأحوال – تحليل الوضع الديموقراطي بمعزل عن مفاهيم التكوين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، حيث أن مجمل التناقضات الاقتصادية السائدة في المجتمع تؤدي إلى حالات من القلق والتوترات الاجتماعية التي تقوض دعائم استقرار البناء السياسي، لذلك فإن تحقيق الديموقراطية مرهون بحل التناقضات الاقتصادية التي يمكن أن توفر مناخا اجتماعيا يشيد بناءا سياسيا مستقرا يسمح بتحقيقها.

فالديموقراطية ترتبط بالعديد من الظروف الاقتصادية التي تضم انخفاض مستوى الدخل الفردي، بدائية الزراعة، قلة استهلاك الطاقة الميكانيكية، بدائية الصناعة....الخ، فضلاً عن الظروف الاجتماعية المرتبطة بقضية التخلف الذي يتمثل في ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية، انخفاض المستوى الصحي، زيادة معدلات المواليد.....الخ (محمد حجاب، 2000 : 98)، فالبطالة – كنموذج

للإشكاليات الاقتصادية - تتجاوز آثارها الشق الاقتصادي والإجتماعي، لأنها تعني بالأساس تعطيل القوة البشرية القادرة على إحداث التنمية، ولذلك تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية (توفيق المديني، 2011: 59)، كما أن تجربة الظلم الاجتماعي تعبر عن ذاتها بوضوح حينما يكون وراء الاحتجاج دوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية (محمد أفاية، مرجع سابق: 28) إلا أن للمسألة جانبها السوسيولوجي الأخطر الذي يتمثل في علاقة السلطة بالقوى الشعبية والتكوينات المجتمعية والبنى العصبوية المنتشرة في النسيج الاجتماعي. (محمد جابر الأنصاري، 2005 : 109).

ونتج عن ذلك أن المطلب الحاكم لمعظم التيارات - وبصفة خاصة حركة شباب 6 أبريل - كان متمثلا في إقامة النظام الديموقراطي، والبعد عن المطالب الاقتصادية المحددة بالرغم من تنامي الهتافات الشعبية التي تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن الأمر تغير وتنامت المطالب الفئوية كتعبير عن إلحاح الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي ينشد القضاء على البطالة ووضع حد أدنى وأقصى للأجور . (Beinin, 2011:2).

من هنا يمكن التقرير بأن طبيعة المنظومة المجتمعية وأشكال العلاقات بين عناصرها هي نتاج كيفي لمجمل الخصائص النوعية والذاتية التي يتميز بها المجتمع في وضع تاريخي واجتماعي محدد، وينعكس هذا الوضع على كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل جدلي، نتيجة كون الإنسان هو الفاعل الاجتماعي في تشكيل المعايير الضابطة للمجتمع . (أحمد اللحام، 2000 : 125).

إن دراسة الثورة المصرية تعكس أن مباعث تفجرها تتمثل في التعبير عن المظالم الاقتصادية عبر الديناميات الاجتماعية، فتنظيم الشباب المصري للاحتجاجات السلمية بطريقة حضارية مهذبة، وبالإفادة من تكنولوجيا التواصل الحديثة عبر الفيسبوك شكل قواعد المشاركة المدنية من جهة وطموحات المحتجين من جهة أخرى (Anderson, 2011).

وإزاء هذا التكوين المعقد، وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق الديموقراطية بمفهومها الاجتماعي فإن ثمة تساؤلات تطرح نفسها وتدور حول: ما هي معايير تحقق الديموقراطية؟ وما هي أبرز متطلباتها، وما هي آليات تعزيز التحول نحو

الديموقراطية، وما هي أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيقها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات ترتبط بالمؤشرات التي حددها "Dahl" للدلالة على وجود العملية الديموقراطية من عدمها، وهذه المؤشرات تتضمن المشاركة الفاعلة، تساوى الأصوات في المراحل الحرجة، الفهم المستنير، سيطرة متخذى القرار الديموقراطي على جدول أعمال العملية الديموقراطية، نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديموقراطية، وهذه المعايير تتضمن شرطين أساسيين، الأول: القبول المجتمعي لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين، الثاني: التوصل إلى صيغة دستور ديموقراطي يراعى اعتبارات مختلف الجماعات في الممارسة الديموقراطية. (الكوارى، مرجع سابق: 31- 34).

إن تقييم الوضع الديموقراطي - في الوطن العربي عموما، ومصر خصوصا - في ضوء مؤشر دار الحرية الذي اقترحه " شيفورسكي " والذي يتضمن أربعة أنواع للحقوق تشمل حرية التعبير والمعتقد، حقوق الاجتماع والتنظيم، حكم القانون، حقوق الإنسان. أكدت نتائجه على انخفاض نسبة الحرية في كل البلاد العربية (إبراهيم البدوي وآخرون، 2011: 87). من هنا فإن دور الدولة يتحدد في حماية الأسس والحقوق التي تتلخص في متطلبات الديموقراطية، وإيجاد الدافعية عبر خطابها السياسي والاجتماعي للتأكيد على هذه الحماية (Jacobson, 2011:2).

وهذه المعايير ترتبط بمجموعة من المتطلبات أو الآليات التي تمثل جماع الخبرة النظرية والتجريبية للديمقراطية كعملية للحكم وكإطار مؤسس، وهذه الآليات تتضمن:

1 - التعدد التنظيمي المفتوح: أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود.
2 - مبدأ تداول السلطة السياسية عبر الانتخابات الحرة التنافسية.
3 - منظومة الحقوق والحريات العامة التي يكفلها النظام القانوني في المجتمع. (وحيد عبد المجيد، 2000 : 263).

وهذه الشروط السالفة تجسد الإمكانية التاريخية المفتوحة وواردة التحقق في مجتمع ما لتحقيق الديموقراطية، إلا أن هذه الشروط ترتبط بضرورة قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال

السياسي داخل المجتمع. (عبد الإله بلقزيز، 2000 : 137). لذلك فإن تعزيز التحول الديموقراطي في المجتمع المصري مرهون بآليات منها، تدعيم مسعى المصالحة الوطنية، الانسحاب التدريجي للجيش من الحياة الشعبية ، الاستقرار السياسي والاجتماعي، عقلنة خطاب القوى السياسية المتباينة، وهذا يلزمه مجموعة من المداخل الاستراتيجية التي يمكن إجمالها في:

1 - المدخل الثقافي الحضاري: البحث عن القيم الديموقراطية المتأصلة في الثقافة الوطنية وتطعيمها بقيم الديموقراطية الغربية بما لا يتعارض مع موروثاتنا الثقافية.
2 - المدخل السياسي: بناء المؤسسات الديموقراطية، وإدخال الإصلاحات التدريجية التي تسمح بثقافة التعدد والاختلاف والاحترام المتبادل.
3 - المدخل الاجتماعي الاقتصادي: امتصاص التوترات الاجتماعية والسياسية عبر تحسين مستوى معيشة المواطنين. (صالح الفيلالي، 2006 : 8 – 9).

إن ثورة 25 يناير قدمت فرصة تاريخية نادرة الحدوث لإحداث التحول الديموقراطي في مصر، وهو ما وضع الإدارة الأمريكية في مأزق، حيث أكدت على وجود مجموعة من المهددات للديموقراطية التي تتمثل في المعارضة التي أضحت أكثر راديكالية، فضلا عن التخوف من تنامي نفوذ التيار الإسلامي بعد أن أثبت النظام القمعي فشله التام. (Springborg,2011:1).

كما أن مسألة تحقيق الديموقراطية يحكمها تعقيدات كثيرة ، وترتبط بعوامل تؤدي إلى تحولها إلى الأوليجاركية، وهي عوامل تتعلق بالخضوع السيكولوجي للجماهير تجاه قادتهم وتأثرهم بوسائل الدعاية والإعلان، وعامل يتصل بانفصال القادة عن القاعدة والتمسك بالسلطة، بالإضافة إلى عامل يتصل بالتعقيدات البيروقراطية وطبيعة التنظيمات السياسية، مما حدا "بميشيلز" إلى التعبير عن أن إنتاج الديموقراطية لمستويات المشاركة الجماهيرية لا يؤدي بالضرورة إلى مشاركة حقيقية للجماهير. (أحمد زايد، 2006 : 70).

فمسألة الاتفاق بين القوى الثورية على إسقاط نظام مستبد أسهل كثيرا من الاتفاق على طبيعة النظام الجديد وخريطة الطريق للوصول إليه، بل إن إقامة نظام جديد معرض لمخاطر الاختلافات بين أطراف الثورة وإعطاء الفرصة لقوى الثورة المضادة للنشاط وعرقلة إقامة النظام الجديد (خير الدين حسيب، 2011: 129)،

فالثورة صيرورة مركبة يحمل زمنها الاجتماعي ما يتراكم في اتجاه أهدافها، ولأنها مركبة فإن أصعب ما فيها إعادة البناء (الطاهر لبيب، 2011: 170).

إن تعميم الديموقراطية في المنطقة العربية عموما - ومصر على وجه الخصوص – يجعلها مناطق يصعب التنبؤ ببنيتها السياسية والاجتماعية المستقبلية، خاصة مع تعاظم دور الجماعات ذات التوجهات الدينية وعلى رأسها الإخوان المسلمون، وهذا ما يدفع الغرب باعتباره مدافعا عن الديموقراطية – على المستوى الظاهري - إلى تأييد الثورات العربية والتعامل مع نمط الإسلام السياسي الذي يسعى إلى تقديم تنازلات أيديولوجية لتأكيد وجوده على الساحة السياسية. (Hamid, 2011:2).

وبحكم الجذور التاريخية لعملية التطور الديموقراطي في مصر، فإن العملية سوف تكون طويلة، ومعقدة، ومتعددة الأبعاد، ذلك أن إدخال التنافسية في الهياكل السياسية المختلفة يهدر كثيرًا من المصالح والامتيازات المكتسبة التي كان يتمتع بها بعض الشرائح والفئات، وهم الذين سوف يخسرون، ومن الأرجح أن يقاوموا عملية التغيير. (علي الدين هلال، 2010 : 505). ولهذا يميل دارسوا النخب السياسية في البلدان النامية إلى التفرقة بين النخب القديمة التقليدية والنخب الحديثة الأكثر ميلاً للثورة، إلا أن نظريات التحديث والخبرات المعاصرة للدول النامية تشير إلى انتصار النخب الحديثة التي لا تلبث أن تتخذ منحنى تقليديًا، مما يجعل البناء الاجتماعي في ظروف الحداثة الطرفية في شد وجذب دائمين بين تحديث التقاليد، وقلدنة الحداثة، مما ينعكس على تعميق حدة الانقسامات في توجهات النخب السياسية والاجتماعية. (أحمد زايد، 2006: 46).

وبالتطبيق على الحالة المصرية فإنه على الرغم من عدم وجود أدلة دامغة على رغبة المجلس العسكري المصري في حكم البلاد، فضلا عن عدم الرغبة في العودة إلى نظام الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة، إلا أن المناخ العام يشير إلى عدم وجود بواعث تدعو للراحة من قبل الراغبين في تحقيق الديموقراطية بالشكل الكامل (Martini, et al, 2011).

ولذلك يمكن القول بمعاناة الديموقراطية من بعض الأمراض التي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، الروح الحزبية الضيقة، وتغليب مصالح الطبقات والقوى

المحدودة، (السيد يس، 2000 : 284). ويضاف إلى هذه الأمراض مجموعة من العقبات التي تحول دون التحول الديموقراطي والتي تتمثل في:

- الاحتواء المزدوج للمجتمع المدني من طرف السلطة والمعارضة.
- غياب الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب والجماعات السياسية.
- تدخل أصحاب المال والنفوذ.
- عدم حياد السلطة الحاكمة في العملية الانتخابية.
- غياب المنتديات الفكرية التي تساهم في إنماء الفعل الديموقراطي.(صالح الفيلالي، مرجع سابق: 4).
- التأثير السلبي للضغوط الإقليمية والدولية.
- إنتهاج الأسس غير السليمة في الحملات الانتخابية (كالسماح باستخدام أدوات تثير المشاعر الدينية والقبلية).
- هشاشة الأسس التي بنيت عليها الديموقراطية. (أحمد خطابي، مرجع سابق : 101).

ويضاف إلى هذه العقبات حالة الفوضى التي قد تكون منظمة بفعل قوى الثورة المضادة - كما هو الحال في النموذج المصري -، تلك الفوضى التي ترتبط باختلاف موازين القوة السياسية بين مختلف القوى، ومحاولة فرض المفهوم الديموقراطي وفقًا لمنهجية كل جماعة سياسية، مما يؤدي إلى الإنشغال بحالة العراك السياسي ومحاولة إبراز العضلات السياسية لكل قوة، مما يضرب الديموقراطية في الصميم عبر إلغاء فكرة المواطنة والإخاء والاحترام المتبادل، ويتنافى مع هذا الوضع فكرة قبول التيارات السياسية لفكر الآخر، وعدم القدرة على التوصل لحلول وسطية، فضلاً عن إمتلاك بعض هذه القوى لأدوات التأثير الإعلامي الذي يستغل للترويج لأفكارها بدلاً من استغلاله لصالح نشر ثقافة الديموقراطية.

ومن الثابت أن تداول حركة المظاهرات والاحتجاجات الأسبوعية (مليونيات أيام الجمعة) يؤدي إلى استنزاف الإبداع والطاقة الإيجابية التي اتسمت بها مصر بين "يناير ويونيو"، حيث أصبح الجميع يعاني من تعقيدات اللحظة الراهنة، وبرزت المخاوف بين القوى والتيارات السياسية المتباينة، وخاصة بين الليبراليين الذين يخشون ثقة الإسلاميين وقوة تنظيماتهم الاجتماعية، مما أدى إلى أن تتحول الأجواء واتجاهها نحو مناخ قاتم غير متوقع. (Cook, 2011:1).

فالخوف من الهيمنة السياسية للإسلاميين دفع الكثير من المثقفين العلمانيين – قبل الثورة وبعدها – إلى الاستحسان الضمني للإجراءات القمعية تجاهها، ومع ذلك فإن التقدم نحو الديموقراطية في مصر غير ممكن دون العثور على مكان شرعي للإسلاميين الذين يتمتعون بتأييد واسع ضمن بيئة سياسية متفتحة (جودة عبد الخالق وآخر، 2011: 398).

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن أبرز تحديات إقامة الديموقراطية الدائمة في المجتمع المصري تتمثل في:

- دور المؤسسة العسكرية.
- فلول النظام السابق والثورة المضادة.
- تجريف الحياة السياسية والاحتياج إلى نشر ثقافة الديموقراطية.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- خطر التيارات الدينية المتشددة.
- المتغير الخارجي.(نيفين مسعد وآخرون، 2011: 165 – 169).

ونتيجة لتضافر التحديات والمعوقات أمام إتمام عملية التحول الديموقراطي كان لابد من التساؤل عن دور النخب ووضعيتها في مواجهة هذه التحديات؟ إن تحليل وضعية النخب السياسية والاجتماعية داخل المجتمع المصري ترتبط بالدورة الخلدونية التي تتحدد في مزاحمة النخب الجديدة للنخب القديمة في مواقعها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية، وانتزاعها منها كلاً أو بعضًا، وخلق مواقع جديدة لأعضائها وأنصارها من جهة، وفي الوقت ذاته تنصرف من جهة أخرى إلى تشييد وبناء بنى جديدة في جو من الصخب الإعلامي توظف فيه الشعارات الثورية. (محمد عابد الجابري، مرجع سابق: 191).

إلا أن الإشكالية لا ترتبط بطبيعة ونوعية النخب بقدر ما ترتبط بمقومات البناء السياسي السليم، ولذلك اتفق كل من "باريتو وميشيلز وموسكا" على أن عملية التغيير السياسي لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير جذري في نظام الحكم أو في شكله، أو في طبيعة الجماعات الحاكمة، وإنما فقط تؤدي إلى إستبدال صفوة بأخرى. (أحمد زايد، مرجع سابق: 72) .

وينطبق هذا التحليل النظري - إلى حد كبير - على النموذج المصري عقب ثورة

25 يناير إلى وقت الدراسة الراهنة، فقد تحول الموقف بين القوى الثورية والجيش. فمن شعار " الجيش والشعب يد واحدة "، وحالات العناق بين الثوار والجيش - على عكس حالة الاحتقار والكراهية مع جهاز الشرطة - بدأت المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتزايدت معها حالة الاحتقان تجاه المجلس العسكري وممارساته السلبية ضد الثورة. (Dahshan, 2011:1)

ومن هنا يمكن التأكيد على أن الانشقاقات السياسية تؤدي إلى مجموعة متنوعة من التشكيلات السياسية والاجتماعية الناشئة التي تتضمن آليات للتعبئة، ويغلب عليها عدم وضوح الخطاب السياسي بالرغم من حيازة بعضها لقوة انتخابية تصويتية تعتمد على ما يسمى بالتصويت الاحتجاجي، أي الرافض للنظام القديم، وهذه الآلية السياسية تعتمد في المقام الأول على الأبعاد الاجتماعية المحددة للاحتجاج. (Domingo, 2011: 18-36).

ومكمن الصعوبة يتحدد في مسألة توحيد الصفوف بين التيارات والقوى السياسية المتباينة التي عجزت أمام مواجهة حماسة الكوادر الإسلامية، وبدأت معها ملامح الشرعية الثورية تتهاوى نحو تبادل الاتهامات بين الاتجاهات السياسية العلمانية من جهة، والتيارات الإسلامية من جهة ثانية، وبين التيارات الاسلامية الداخلية (إخوان- سلفيين – صوفيين – جماعة إسلامية...) من جهة ثالثة. (Lunch, 2011:1).

وفي ظل تعدد النخب الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصري وتعبيرها عن تيارات متباينة في أعقاب ثورة 25 يناير التي أكد المنظرون على تفردها باعتبارها ثورة ضمت مختلف طوائف الشعب دون قيادة تذكر، فضلاً عن طابعها السلمي وقدرتها على الإطاحة برأس النظام السياسي في وقت قياسي، وبلورة ذاتها في أعقاب العديد من الحركات الاجتماعية والسياسية التي عبرت عن جهود جماعية تتضمن نشاطات مختلفة لتحقيق غايات معينة. فقد أدت هذه الثورات العربية – وبخاصة ثورة 25 يناير – إلى بروز نوع من الصحوة السياسية على المستوى العالمي، حيث جسدت حركات من أجل التغيير والتمكين السياسي الذي لعبت فيه التكنولوجيا الحديثة دورا كبيرا. (Ignatius,2011:2)

ووفقا لمدخل الدراسة السوسيولوجي لابد من النظر إلى لديموقراطية في سياق مفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية الذي يرتبط بمجموعة الجهود المنظمة التي

تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة (ربيع وهبة، 2011: 40). وهو ما ينطبق على الحالة المصرية، حيث انطلقت الثورة للتعبير عن الرفض الاجتماعي لكل ما هو قائم وأصبح لها التأثير السياسي الواقع.

والتراث النظري يشير إلى أربعة عناصر لتكوين الحركات الاحتجاجية والثورات تتمثل في فعل الاعتراض (الاحتجاج أو الثورة)، المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم)، المعترض عليه (فئة مجتمعية أو سلطة)، موضوع الاعتراض (سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي ... إلخ) (فارس أشتي، 2011: 72).

إن التراث النظري الخاص بالثورات يشير إلى بداياتها كاحتجاجات اجتماعية واقتصادية لا تلبث أن تتحول إلى ثورة على النظم الاستبدادية نتيجة استفحال حالة الإحباط واليأس بين جموع الشعب، وذلك في ظل ضعف آليات السلطة في تدعيم بقائها، إلا أن نجاح الثورات لابد وأن يتضمن عوامل أخرى تساعد على نجاحها، وتضم هذه العوامل نفورالنخب - ومنها الجيش - من النظام السابق، وتآلف أكبر قطاع من السكان بمختلف الشرائح والطوائف الدينية والعرقية حول هذه الثورة. (Goldstone,2011:2).

وتتحدد أبرز خصائص الثورات العربية الآنية في مجموعة من السمات التي تضم العفوية، الطابع السلمي، إعادة دور الطبقة الوسطى لقيادة عملية التغيير، دور وسائل الإعلام والفضائيات في نقل الصورة الحية لوقائع الثورات، فضلا عن تراكم خبراتها وعدم اعتمادها على الدعم الخارجي (نيفين مسعد وآخرون، مرجع سابق: 138 – 148)

وقد تميزت ثورة 25 يناير عن غيرها بالقصدية، وتحديد موعد انطلاق شرارتها، حيث تندرج هذه الثورة تحت إطار الحركات الاجتماعية الإليكترونية التي وفرت فضاءًا إعلاميًا بديلاً سريع الانتشار وقادر على التفاعل مع الآخرين، مما أدى إلى تسهيل عملية التواصل الاجتماعي من خلال مواقع "فيسبوك، يوتيوب، تويتر" عبر توجيه الدعوات والمطالبات الاجتماعية والسياسية.

وقد أدت الثورة المصرية إلى إثبات خطأ الفرضيات النظرية حول تآكل دور الطبقة الوسطى، فهي لم تندثر أو تنقرض، بل على العكس تعاظم شأنها وامتد

وجودها الأفقي وعمقها الرأسي إلى مدى غير مسبوق (محمد عيسى، 2011: 193).

ونتج عن هذه الحركات الإليكترونية مفهوما جديدًا هو " التلي – ديمقراطية " الذي يسعى إلى تكوين ديمقراطية مباشرة من خلال استخدام أدوات الإعلام الحديثة، تمكن الناس من الاهتمام بالمشكلات التي تواجه المجتمع، ويمكنهم بالتالي الدلو بآرائهم حول كيفية علاج هذه المشكلات. (محمد حجاب، مرجع سابق: 91).

كما فجرت الثورة المصرية فن الاحتجاج في مصر، حيث ألهمت الثورة الفنانين فرصا جديدة للتواصل الثقافي مع الجمهور، حيث بدأ تحويل الطاقات الفنية إلى أشكال متعددة ترتبط بحضور المسيرات والاحتجاجات وتنظيم القوافل الثقافية للأحياء الفقيرة، ووضع الصور والملصقات على محطات المترو، بما يمكن أن يطلق عليه ثقافة الثورة. (Lindsey, 2011). كما عكست قدرة الشعب المصري على الإبداع والنقد، واتساع مساحات الخيال السياسي لدى العديد من أفراده، مع الاحتفاظ بسمة هامة من سمات الشخصية المصرية وهي الضحك والسخرية، وتجسد ذلك كله في الشعارات واللافتات التي ظهرت طوال أيام الثورة (خالد أبو دوح، 2011: 220).

ونتيجة لهذا التحليل النظري فإن الدراسة الراهنة تنطلق من توجه نظري تكاملي يجمع بين المعطيات النظرية عند "دال" حول رؤيته للديموقراطية في ظل تعدد النخب الاجتماعية والسياسية القائمة داخل المجتمع المصري، وتوزيع القوة على مفهوم الجماعات الاجتماعية دون احتكار، بالإضافة إلى الإفادة من نظريات الحركات الاجتماعية والسياسية التي تتحدد في ظروف الحرمان النسبي من الحقوق والحريات، حيث شكلت مناخًا عامًا مهيئًا لقيام ثورة 25 يناير، فضلا عن الإفادة من الفرضيات النظرية التي عبر عنها " بورديو" في ضرورة فهم المخرجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجماعات الاجتماعية في الفضاء الاجتماعي الحاكم للممارسة الديموقراطية (Ohi,2000:146)، كما يمكن الإفادة من مقولات مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي خاصة في مقولته الأساسية التي تؤكد على تمفصل أساليب الإنتاج، فالمجتمع المصري تتعايش فيه مجموعة متنوعة من الأساليب الإنتاجية التقليدية والحديثة التي أدت إلى تباين الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، ومن ثم تباينت الرؤى والتصورات والاتجاهات فيما

يتعلق بقضية الديموقراطية وآليات تحقيقها في الواقع المصرى، فالديموقراطية تتداخل فيها أبعاد عديدة، ومن هنا لا يمكن فهمها دون فهم العلاقة الجدلية بينها، حيث أن تحقيق الديموقراطية على الصعيد السياسي ينعكس على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن تحقيق الديموقراطية على الصعيد الاجتماعي (حريات، مواطنة، عدالة اجتماعية....) يعني أن ثمة استقرارا اجتماعيا، وهو الأمر الذي ينعكس على الصعيد السياسي، مما يؤدي إلى قوة الدولة داخليا وخارجيا، كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وارتفاع مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعني قوة الدولة وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية (الفقر، البطالة، الجريمة....إلخ)، ومن هنا فإنه يمكن التقرير بأنه لا يمكن تفسير قضية الديموقراطية واستشراف مستقبلها في مصر دون فهم العلاقات الجدلية بين السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي في ضوء منهج المقاربة المتعددة.

الاستراتيجية المنهجية:

اعتمدت الدراسة الراهنة على منهج تحليل المضمون لرؤى النخب المثقفة داخل المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون المقالات وأعمدة الرأي في كل من:

1 - جريدة الأهرام: باعتبارها ممثلاً للجرائد الحكومية التي تعكس وجهة النظر الرسمية، وباعتبارها أكثر الصحف توزيعًا وانتشارا وعراقة.

2 - جريدة المصري اليوم: باعتبارها ممثلاً للجرائد المستقلة والأوسع انتشارًا في الفترة المعاصرة.

3 - جريدة الوفد: باعتبارها ممثلاً للجرائد الحزبية الواسعة الانتشار .

4 - موقع إخوان أون لاين: باعتباره ممثلاً عن تيار الإخوان المسلمين الذي يمثل أكثر التيارات الاسلامية انتشارًا وتنظيمًا وتأثيرا على الساحة السياسية المعاصرة، وتم الرجوع إلى هذا الموقع نتيجة عدم وجود جريدة تمثل آراء الجماعة في فترة الدراسة الميدانية، فضلاً عن اتجاه الصحف اليومية الآن إلى الإصدار الإليكتروني عبر الإنترنت.

وقد تم تحديد أسبوع اصطناعي يبدأ من الأسبوع الأول من شهر فبراير 2011، وانتهاءا بالأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2011، أي قبل موعد انعقاد الانتخابات

البرلمانية . وتم تحديد أسلوب الأسبوع الاصطناعي وفقًا للجدول التالي:

الشهر	الأسبوع	الشهر	الأسبوع
فبراير	الأول	يوليو	الثاني
مارس	الثاني	أغسطس	الثالث
ابريل	الثالث	سبتمبر	الرابع
مايو	الرابع	أكتوبر	الأول
يونيو	الأول	----------	---------

وقد تم تحليل كل مقالات وأعمدة الرأي الخاصة بالصحف في الأسابيع المحددة بعد الإطلاع عليها من الأرشيف الإلكتروني المتاح على الإنترنت على موقع كل جريدة بهدف التعرف على رؤى النخب حول مستقبل الديموقراطية في مصر عقب ثورة 25 يناير، وقد ضمت هذه النخب الفئات التالية: صحفيين، كتاب، مفكرين، أدباء، أساتذة جامعات، سياسيين، قانونيين.

وقد تم الإفادة من نظريات التأطير الإعلامي التي تستخدم عدة وحدات لتحليل النصوص الإعلامية التي انتقى منها الباحث الأطر التالية:

1 - الموضوعات الفرعية.
2 - الكلمات المحورية.
3 - الشخصيات والقوى الفاعلة.
4 - الاستراتيجيات: المكاسب والخسائر المتوقعة.

وقد تم قراءة كافة هذه المقالات وأعمدة الرأي وجدولة الأطر سالفة الذكر وفقًا لتكرارات كل إطار تحليلي بهدف معالجة هذه البيانات كميًا وكيفيًا للوقوف على الاستخلاصات العامة لتصورات النخب وتقديم تصور مستقبلي أو توقع سيناريو لمستقبل الديموقراطية في مصر.

التحليل الكمي والكيفي لنتائج البحث:

جدول (1) يوضح توصيف عينة الدراسة

الأسبوع	الشهر	الأهرام	المصري اليوم	الوفد	إخوان أون لاين	المجموع
الأول	فبراير	44	41	8	1	94
الثاني	مارس	45	60	10	3	118
الثالث	أبريل	44	65	9	3	121

الرابع	مايو	39	62	10	2	113
الأول	يونية	42	55	7	2	106
الثاني	يوليو	35	48	8	1	92
الثالث	أغسطس	37	46	9	1	93
الرابع	سبتمبر	41	40	8	3	92
الأول	أكتوبر	41	49	9	3	102
الإجمالي		367	466	78	19	930

يوضح جدول رقم (1) أعداد المقالات التي قام الباحث بتحليل مضمونها الذي يتعلق بمستقبل الديموقراطية في مصر بعد ثورة 25 يناير والتي وصل إجمالي عددها إلى 930 مقالا، ويبدو من البيانات الإحصائية إرتفاع أعداد المقالات في كل من جريدتي "الأهرام والمصري اليوم" في مقابل جريدة "الوفد" "وموقع "إخوان أون لاين ". ويرجع ذلك لكون جريدة "الأهرام" أقدم وأهم الجرائد الرسمية التي تضم أعدادًا كبيرة من الكتاب والمؤلفين من مختلف الاتجاهات والتيارات، لذا وصل عدد المقالات بها وفقًا لمنهجية الأسبوع الصناعي التي اتبعها الباحث إلى 367 مقالا، ويلاحظ ارتفاع أعداد المقالات في جريدة المصري اليوم المستقلة ليصل إجمالي عدد المقالات بها إلى 466 مقالا لتحتل بذلك المرتبة الأولى نظرًا لكونها الأوسع انتشارًا ولتحررها الملحوظ عن الإطار الرسمي الحاكم للأهرام، ووصل إجمالي عدد مقالات الوفد إلى 78 مقالاً، ولعل انخفاض عدد المقالات بها يرتبط بتبعية جريدة "الوفد" بالحزب الذي تراجعت شعبيته بدرجة كبيرة عن الفترات السابقة، وكانت أقل المقالات في موقع "إخوان أون لاين" نظرًا لأنه يتبع جماعة الإخوان المسلمين التي لا تمتلك جريدة تعبر عن آرائها – في فترة الدراسة الميدانية – وتركيز الموقع على سرد أخبار الجماعة ذات الطابع الاجتماعي والدعوي بشكل رئيسي.

رؤية النخب السياسية والاجتماعية المعاصرة لمفهوم الديموقراطية الخاص بالمرحلة الراهنة وهو ما سوف يتم تناوله في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح مفهوم الديموقراطية

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		مجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	الحرية	320	%12.0	169	%7.22	71	%14.73	19	%7.88	579	%10.11

2	الحقوق والواجبات	399	%14.98	354	%15.12	64	%13.28	40	%16.60	857	%14.96
3	المواطنة	119	%4.47	140	%5.98	12	%2.49	7	%2.90	278	%4.85
4	دولة القانون	716	%26.88	709	%30.29	83	%17.22	36	%14.94	1544	%26.96
5	الحكم النيابي والدستوري	838	%31.46	838	%35.80	231	%47.93	120	%49.79	2027	%35.39
6	العدالة الاجتماعية	182	%6.83	72	%3.08	13	%2.70	12	%4.98	279	%4.87
7	الأغلبية	90	%3.38	59	%2.52	8	%1.66	7	2.90	164	%2.86
المجموع		2664	100%	2341	100%	482	100%	241	100%	5728	%100

توضح الأرقام المبينة بالجدول رقم (2) رؤى النخب المصرية لمفهوم الديموقراطية، ويلاحظ على البيانات تضمن مفهوم الديموقراطية لكلمات محورية تعبر عن الحكم النيابي والدستوري في المرتبة الأولى بنسبة 35.39 % لدى كافة النخب، وهذا يتفق بطبيعة الحال مع الطابع الثوري للمرحلة الراهنة التي أدت إلى المناداة بسقوط دستور النظام البائد والرغبة في دستور جديد يتلاءم ومتطلبات التغيير، وفي المرتبة الثانية جاء مفهوم سيادة دولة القانون بنسبة 26.96 % من إجمالي الكلمات الدالة بفئات التحليل، وهذا يشير إلى الرغبة في الاحتكام لمبادئ وقواعد قانونية تنظم سير المعاملات اليومية إنطلاقًا من وضع دستور يلبي رغبات الجماهير، واحتلت مفاهيم المساواه في الحقوق والواجبات المرتبة الثالثة بنسبة 14.96% من إجمالي الكلمات الدالة في المقالات كتعبير عن الفوارق الاجتماعية وحالات التمييز الاجتماعي للشرائح والطبقات داخل المجتمع.

وفي المرتبة الرابعة جاء مفهوم الحرية بنسبة 10.11% ، وربما يعكس تأخر هذا المفهوم الطابع النخبوي الذي يتمتع بقدر نسبي من الحرية، فضلاً عن ارتفاع درجة الوعي التي تتطلب تقديم أسس دستورية وقانونية تؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق الحرية. أما عن مفهوم العدالة الاجتماعية، فقد جاء في المرتبة الخامسة بنسبة 4.87% للإشارة إلى الرغبة في القضاء على حالة الظلم الاجتماعي للشرائح الدنيا في المجتمع، وأعقبه بنسبة متقاربة تصل إلى 4.85% مفهوم المواطنة.

ولعل انخفاض هذه النسبة يرجع إلى حالة التجانس الاجتماعي والثقافي المميزة للمجتمع المصري باستثناء بعض الحالات التي سوف يرد الحديث بشأنها في موضع لاحق. وجاء في المرتبة الأخيرة مفهوم حكم الأغلبية بنسبة 2.86% ، وهذا يتفق مع المنطلقات النظرية التي تشير إلى استحالة تحقق الديموقراطية بشكلها المباشر، مما أدى إلى تحولها إلى النمط التمثيلي غير المباشر، والذي يتحول تدريجيا بفعل هيمنة

النخبة السياسية المسيطرة إلى نمط أوليجاركي، كما أن هناك تبرير إمبريقي يشير إلى اختلاف النخب - التي خضعت أفكارها للتحليل - في منطلقاتها الأيديولوجية، وصعوبة تحقيق حالة من التوافق الأيديولوجي الذي يصل إلى الإجماع أو على أقل تقدير الأغلبية.

ويلاحظ على ما سبق أن النسب المتضمنة بالجدول رقم (2) والخاصة بكل جريدة وموقع الإخوان تتماشى مع نظيراتها في المفاهيم، ويعكس ذلك مجموعة من الملاحظات التي تتمثل في:

3- أن الاختلافات بين رؤى النخب واردة وبقوة بدليل انخفاض نسب المواطنة والأغلبية وأن المرجعية الأساسية في الديموقراطية تتحقق من خلال القانون.

السياسية والاجتماعية، ولكي تتضح ملامح الديموقراطية لدى النخب في مجتمع ما لابد من الوقوف على توجهاتهم بشأن المعايير والمتطلبات التي تمثل شروطًا أساسية لتحقيق هذا المطمح السياسي والاجتماعي على السواء، وهذه المعايير التي تتفق مع رؤى النخب داخل المجتمع المصري تتحدد عناصرها في الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح معايير الديموقراطية

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	المشاركة السياسية والاجتماعية	375	%9.00	315	%12.86	80	%6.22	26	%7.76	796	%9.66
2	التعددية السياسية	1035	%24.83	721	%29.43	64	%4.97	48	%14.33	1868	%22.67
3	الإصلاح السياسي	1237	%29.68	542	%22.12	511	%39.70	86	%25.67	2376	%28.83
4	الإشراف القضائي	173	%4.15	112	%4.57	194	%15.07	8	%2.39	487	%5.91
5	الثقافة السياسية	745	%17.87	408	%16.65	66	%5.13	38	%11.34	1257	%15.25
6	التنشئة السياسية	603	%14.47	352	%14.37	372	%28.90	129	%38.51	1456	%17.67
المجموع		4168	100%	2450	100%	1287	100%	335	%100	8240	%100

تشير البيانات المتضمنة في الجدول رقم (3) إلى أبرز المعايير اللازمة لتحقيق الديموقراطية، وقد احتل الإصلاح السياسي المرتبة الأولى في الوزن النسبي لباقي المتغيرات بنسبة 28.83% من إجمالي ورود الكلمات الدالة على متطلبات الديموقراطية، وهذا يشير إلى جوانب عدة وضحت ملامحها في المقالات من خلال الإشارة إلى ضرورة تعديل وتطوير الأداء الحكومي، والإنطلاق من مبادىء

الشرعية نظرًا لولوج مرحلة جديدة تختلف جذريًا عن المرحلة التاريخية السابقة التي تم وسمها بالفساد السياسي. وقد عبر عن ذلك كتاب كل من جريدتي الوفد ثم الأهرام بالنسب التالية: 39.70% للوفد، 29.68% للأهرام.

وفي المرتبة الثانية جاء متغير التعددية السياسية بنسبة إجمالية قدرها 22.67% من إجمالي ورود الكلمات الدالة، وقد انحصر المقصود بهذا المتغير في مبدأ تداول السلطة بشكل رئيسي، وقد توافق ذلك مع كتاب المصري اليوم بنسبة إجمالية قدرها 29.43% ، ويتفق ذلك مع طابع النخب التي تستقطبها جريدة المصري اليوم المستقلة، والتي تفتح المجال أمام مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المتباينة، والتي تنشد مبدأ التداول في السلطة لإتاحة المجال أمام مختلف القوى السياسية.

وفي المرتبة الثالثة جاء متغير التنشئة السياسية بنسبة 17.67% من إجمالي ورود الكلمات الدالة في عينة الدراسة، إلا أن الملاحظ أن هذا المتغير احتل المرتبة الأولى على موقع "إخوان أون لاين" بنسبة 38.51 % لدى كتاب التيارات الاسلامية، ويتفق ذلك مع الطابع الدعوي والاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين، والتي ترجمت إنطلاقاتها السياسية من القاعدة الشعبية بدءًا من صغار السن بهدف إعداد الكوادر حتى يتم تأهيلها للعمل السياسي المستقبلي، وقد أدت هذه التوجهات بشكل رئيسي إلى بلوغ هذه الجماعة درجة عالية من التنظيم والتأثير الملحوظ في المناخ السياسي في أعقاب ثورة 25 يناير.

أما عن متغير الثقافة السياسية فقد احتلت كلماته الدالة المرتبة الرابعة بنسبة 15.25% من إجمالي عينة الدراسة، ويلاحظ التقارب النسبي بين فئات التحليل في كل جريدة وموقع الإخوان، ولعل تأخر هذا المتغير في الترتيب يرتبط بالإطار المنطقي الذي يتطلب حالة الإصلاح أولا، والرغبة في مبدأ تداول السلطة عن طريق التعددية السياسية التي تتكفل بتنشئة الأجيال الجديدة سياسيًا، مما يوفر في النهاية حالة ثقافية تسمح بالديموقراطية.

وفي المرتبة الخامسة جاء متغير المشاركة السياسية والاجتماعية بنسبة 9,66% لدى إجمالي عينات الدراسة، مما يشير إلى أن توافر الشروط السابقة يكفل إمكانية المشاركة من كافة التيارات، ولهذا احتل متغير الإشراف القضائي المرتبة الأخيرة بنسبة 5.91% من إجمالي الكلمات الدالة، وهذا يتفق مع ضرورة الإعداد لنظام سياسي مستقر تتوافر شروطه الأساسية التي تسمح بأنماط المشاركة التي تتجلى

أبرز صورها في الانتخابات، وهي تتطلب في النهاية إشرافًا قضائيًا لضمان نزاهتها.

وإذا كانت الكلمات الدالة في المتغيرات التي تضمنها الجدول السابق تشير إلى شروط نظرية لازمة لتحقيق الديموقراطية، إلا أن الاكتفاء بهذه الضوابط لا يكفي، فقد أشرنا في الإطار النظري للدراسة إلى أن الديموقراطية تتضمن عوامل موضوعية وبنائية كامنة في المجتمع، وهذه العوامل قد تمارس دورها كآليات تعزيز نحو التحول الديموقراطي، وهو ما سوف يتناوله الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح آليات تعزيز التحول الديموقراطي

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		مجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	المجتمع المدني	403	17.9	139	10.5	101	19.9	12	10.1	655	15.6
2	أنماط الثقافة	311	13.8	127	9.6	44	8.7	22	18.5	504	12.0
3	هيبة الدولة	650	28.8	253	19.1	87	17.1	34	28.6	1024	24.3
4	الأحزاب السياسية	204	9.0	142	10.7	108	21.3	16	13.4	470	11.2
5	حيادية الإعلام	309	13.7	234	17.7	95	18.7	13	10.9	651	15.5
6	حق التظاهر السلمي	379	16.8	430	32.5	73	14.4	22	18.5	904	21.5
المجموع		2275	%100	1361	%100	530	%100	127	%100	4293	%100

تشير الشواهد الرقمية في الجدول رقم (4) إلى أبرز آليات تعزيز التحول الديموقراطي التي عبرت عنها النخب في مقالاتهم الصحفية. وقد مثلت الكلمات المحورية الخاصة بهيبة الدولة أول هذه الآليات بنسبة 24.3% من إجمالي عينات الدراسة، حيث أن مفهوم الهيبة يعنى وجود نظام سياسي قوي يسمح بتوفير المناخ الديموقراطي مع اشتراط ألا يكون هذا النظام قمعيًا كسالفه، وقد احتلت هذه الآلية المرتبة الأولى لدى كل من عينة الأهرام وإخوان أون لاين بنسب 28.8% للأولى، 28.6% للثانية، ويتفق ذلك مع الطابع الرسمي الذي يغلب على جريدة الأهرام وطابع النخب ومكانتهم العلمية والأكاديمية. أما على مستوى الإخوان فإن مفهوم هيبة الدولة يرتبط بطبيعة التنظيم الهيراريكي المحكم لدى الجماعة، والذي يتجسد على المستوى الواقعي في هيبة المرشد العام وهيئة مكتب الإرشاد.

وفي المرتبة الثانية جاء حق التظاهر السلمي كأحد الآليات الهامة بنسبة 21.5%

من إجمالي عينات الدراسة ، ويتفق ذلك مع متطلبات الفترة الراهنة وطابعها الثوري الذي يتبلور في حركات الاحتجاج وتنظيم المليونيات للتعبير عن مطالب الثورة، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الأولى لدى كتاب المصري اليوم نظرًا لغلبة الطابع الليبرالي على النخب التي تتفق وأهداف الجريدة المستقلة.

وفي المرتبة الثالثة جاءت مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 15.6% من إجمالي عينة الدراسة، حيث تمثل هذه المؤسسات المجال الثقافي لرفع مستويات الوعي السياسي لدى الجماهير عبر الخطاب الموجه من قبل النخب، وفي المرتبة الرابعة جاء متغير حيادية الإعلام بنسبة 15.5% من إجمالي عينة الدراسة نظرًا لدور الإعلام الهام في تشكيل الثقافة السياسية لدى أكبر قطاع من الشعب، ولعل احتلاله مرتبة متأخرة نسبيًا – في مقابل المتغيرات الثلاثة الأولى – يرجع إلى تعدد وسائل الإعلام وتنوعها بشكل كبير، وهذا يتفق مع ما أورده الباحث في إطاره النظري حول بروز مفهوم "التلي- ديموقراطية" الجديد، ولهذا فإن هناك فئات وشرائح عديدة داخل المجتمع تعتمد على قنوات جديدة للاتصال عبر الشبكات الاجتماعية والتي تتضمن عرض الأفكار والتصورات ذاتيا وطرحها للنقاش في المجال العام.

وفي المرتبة الخامسة جاء متغير أنماط الثقافة بنسبة 12% من إجمالي عينة الدراسة، وتشير الكلمات المحورية في هذا المتغير إلى أنماط عديدة تتضمن ثقافة التعدد، الحوار، الاختلاف، التسامح، الاتفاق. والواقع يشير إلى صراع النخب على طرح أفكارهم بشكل لا يقبل النقد من قبل التيارات الأخرى، مما انعكس على حالة التشرذم والاختلاف بين القوى السياسية داخل المجتمع المصري نتيجة وجود أنصار ومؤيدين لكل تيار سياسي يحاولون فرض أيديولوجيته الخاصة في تطبيق الديموقراطية.

وجاء في المرتبة الأخيرة الأحزاب السياسية بنسبة 11.2% لدى إجمالي عينات الدراسة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الوزن النسبي للأحزاب نتيجة تسييسها من قبل النظام القديم، مما انعكس على حالة الضعف العام الذي تعانيه سواء في بنيتها التنظيمية أو برامجها ومن ثم تواجدها الفعلي على الخريطة المجتمعية، أما عن الأحزاب التي تشكلت بعد الثورة فإن ملامحها لم تتبلور بعد، ولم تضم قاعدة عريضة باستثناء حزب الحرية والعدالة الذي يمثل الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، ومن اللافت للانتباه أن متغير الأحزاب السياسية احتل المرتبة الأولى في

جريدة الوفد بنسبة 21.3 % نتيجة استمرارية الوفد (الظاهرية) على مستوى الواقع السياسي المصري، على عكس جريدة الأهرام التي غلب على مقالاتها الإشارة الضمنية للدور الهامشي للأحزاب السياسية بنسبة 9%.

كما يلاحظ على الإحصائيات المتضمنة بالجدول رقم (4) إشارة كتاب المصري اليوم إلى أنماط الثقافة كأقل هذه الآليات تعزيزًا للديموقراطية بنسبة 9.6 % ، وهذا يرتبط بنوعية النخب التي تكتب بالجريدة واتجاهاتهم الليبرالية والعلمانية التي ترى أن جوهر الاختلاف يؤدي إلى ثراء الواقع الديموقراطي، لذلك فإن مفاهيم الاتفاق والتسامح .....الخ لا تظهر بشكل كبير في خطاب هذه النخب.

أما على موقع إخوان أون لاين فإن حيادية الإعلام مثلت أقل آليات تعزيز التحول الديموقراطي بنسبة 10.9% ، وهذا يرتبط بالطابع الإعلامي الحذر تجاه التيارات الاسلامية بشكل عام والإخوان المسلمين بصفة خاصة، وبشكل أكثر تحديدًا فإن الهيمنة الإعلامية تتحدد في النظام السياسي السابق الذي جعل منهم "جماعة محظورة" وبعد الثورة استمرت الفزاعة من قبل التيارات الليبرالية والعلمانية التي لا تحظى بالقبول الاجتماعي والتأييد الكبير الذي تحظى به التيارات الإسلامية بفعل التكوين الثقافي للمجتمع المصري، لذلك تبرز دائمًا مفاهيم الإسلام السياسي لدى العلمانيين والليبراليين بصورة تحذيرية نتيجة الخلافات الأيديولوجية.

ونتيجة لاختلاف المنطلقات الأيديولوجية بين القوى السياسية - التي توحدت في ثورة 25 يناير لإسقاط النظام السابق- ومن هنا فإن السؤال المطروح في هذا المقام يرتبط بمدى سماح هذا الخلاف الأيديولوجي لتحقيق الديموقراطية؟ والاجابة على هذا السؤال ترتبط بطبيعة المصاعب والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام الديموقراطية، وهذا ما سوف يتناوله الباحث في الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح عوائق الديموقراطية

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	المظاهرات والاحتجاجات	305	%9.0	234	%8.3	25	%4.4	35	%11.0	599	%8.5
2	الفوضى	883	%26.1	657	%23.4	179	%31.9	116	%36.6	1835	%25.9
3	الأجندات الخارجية	148	%4.4	127	%4.5	40	7.1%	16	%5.0	331	%4.7
4	الفساد	930	%27.5	641	%22.8	163	%29.0	52	%16.4	1786	%25.2
5	القمع	183	%5.4	229	%8.1	40	%7.1	19	%6.0	471	%6.7
6	المبادئ الحاكمة	205	%6.1	228	%8.1	50	%8.9	19	%6.0	502	%7.1

7	الاستبعاد والاقصاء	72	%2.1	71	%2.5	11	2.0%	12	%3.8	166	%2.3
8	ضعف الدولة	659	%19.5	624	%22.2	54	%9.6	48	%15.1	1385	%19.6
	المجموع	3385	%100	2811	%100	562	%100	317	%100	7075	100%

أشار الباحث في إطاره النظري إلى أن تحقيق الديموقراطية يحكمه تعقيدات كثيرة، والمجتمع المصري في الفترة الراهنة حدثت به تغيرات عديدة على كافة المستويات، وأدت إلى بروز أشكال جديدة من مهددات الديموقراطية، والجدول السابق يوضح هذه المعوقات من وجهة نظر النخب المصرية المعاصرة.وقد مثلت حالة الفوضى السائدة عقب الثورة أول عوائق تحقيق الديموقراطية بنسبة 25.9% من إجمالي عينة الدراسة، وبالرغم من اتفاق المنظرين على أن الفوضى حالة طبيعية تعقب الثورات، إلا أن النخب أشاروا إلى ارتباط هذه الفوضى بعاملين رئيسيين:

الأول: يرتبط بمفهوم الثورة المضادة الذي يدعمه أنصار النظام القديم أو ما تعارف عليه المجتمع المصري بالفلول، والثاني: يرتبط بحالة الاختلاف والشقاق بين مختلف القوى والتيارات السياسية. وقد أكد على احتلال هذا المعوق أول قوائم العوائق كل من الإخوان والوفد بنسبة 36.6%، 31.9% على الترتيب، نظرًا لتماسك هذين الكيانين – مع الفارق- وتحديد اتجاههما بالسعي نحو السلطة، فقدراتها التنظيمية تسمح لهما بالصعود في ظل توافر المناخ الديموقراطي.

وفي المرتبة الثانية وبنسبة تكاد تتقارب مع المرتبة الأولى ظهر مفهوم الفساد بنسبة 25.2% ، والذي عبرت عنه النخب بكلمات دالة على التمسك بالسلطة والهيمنة واستغلال نفوذ رجال الأعمال، وتغليب مصالح طبقات وفئات على حساب الأغلبية، فضلاً عن استخدام الأسس غير السليمة في الحملات الانتخابية في العهد البائد، وقد أكد على هذه العوامل بشكل يضعها في أول قوائم عوائق الديموقراطية لدى كتاب كل من الأهرام والمصري اليوم بنسب 27.5%، 22.8% نتيجة غلبة الطابع الأكاديمي المسيطر على مقالاتهم الساعية نحو تحليل الواقع السياسي والاجتماعي، والتأكيد مع الإطار النظري على حجم التناقضات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها على البناء السياسي.

وجاء في المرتبة الثالثة ضعف الدولة بنسبة 19.6% وبنسب متقاربة بين فئات التحليل الأربعة ، وذلك للتأكيد على انعكاس حالة الفوضى والانفلات الأمني وتدهور الاقتصاد على بناء الدولة، ويبدو ذلك بشكل واضح في حالة التخبط في الأداء

السياسي لكل من الحكومة والمجلس العسكري.

وفي المرتبة الرابعة جاءت المظاهرات والاحتجاجات كمهدد للديموقراطية بنسبة 8.5% لدى إجمالي عينات الدراسة، وقد توافق ذلك مع ما أورده "Cook" عن استنزاف الطاقة الإبداعية الإيجابية التي اتسمت بها الثورة، حيث تعكس هذه المظاهرات والاحتجاجات مطالب فئوية تعكس حجم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الماضية، وبالرغم من مشروعيتها إلا أنها تعطل النظام السياسي الجديد عن السعي نحو تثبيت أركانه.

واحتل مفهوم المبادىء الحاكمة المرتبة الخامسة بنسبة 7.1% ، حيث بدا الاتفاق بين مختلف التيارات والقوى السياسية على رفض الحكم العسكري والالتفاف حول الدستور بإقامة تمييز للمؤسسة العسكرية على حساب الشعب المصري ، وفي المرتبة السادسة بنسبة إجمالية 6.7% ظهر مفهوم القمع وآلياته المتمثلة في جهاز أمن الدولة المنحل، والحل الأمني وأدوات الداخلية القمعية. وظهر مفهوم الأجندات الأجنبية بنسبة إجمالية 4.7% كأحد مهددات الديموقراطية ، حيث أكد النخب في مقالاتهم وبالاتفاق مع الإطار النظري للدراسة على دور القوى الخارجية سواء إقليمية أو دولية على رفض الواقع الديموقراطي لمصر الذي يؤدي إلى تعطيل مصالحها.

وفي المرتبة الأخيرة ظهرت مفاهيم الاستبعاد والاقصاء والعزل السياسي بنسبة 2.3% لدى إجمالي عينات الدراسة، وظهور هذه المفاهيم جاء للإشارة الضمنية إلى أن أول اتجاه نحو الإصلاح يرتبط بعزل كافة عناصر النظام السياسي البائد المتمثل في أعضاء الحزب الوطني نتيجة مشاركتهم في إفساد الحياة السياسية، ولذلك ظهرت مطالب القوى بإصدار قانون الغدر.

ويلاحظ على الجدول السابق تأكيد معظم الاتجاهات على أن مهددات الديموقراطية تنحصر في المقام الأول في المناخ السياسي الداخلي وممارسة المتغير الخارجي دورًا هامشيًا مقارنة بالأوضاع والظروف البنائية الكامنة داخل التكوينات الاجتماعية في المجتمع المصري.

ونتيجة لحصر معظم إشكاليات وعوائق الديموقراطية في البناء الاجتماعي الداخلي للمجتمع المصري كان لابد من التساؤل عن دور القوى الفاعلة في تحقيق المسار الديمقراطي، وهو يرتبط بالقوى التي قد تسمح بتحقيق الديموقراطية أو

تعوقها عن التبلور والنضج. وهذا ما سوف يتناوله الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح القوى الفاعلة في المسار الديموقراطي

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	المجلس العسكري	457	%12.9	708	%25.2	232	%33.3	46	%12.0	1443	%19.4
2	التيار الإسلامي	1002	%28.3	578	%20.5	135	%19.4	120	%31.3	1835	%24.7
3	التيار الليبرالي والعلماني	353	%10.0	255	%9.1	37	%5.3	59	%15.4	704	%9.5
4	الأقباط	87	%2.5	137	%4.9	12	%1.7	1	%0.3	237	%3.2
5	القول	647	%18.3	354	%12.6	77	%11.1	42	%11.0	1120	%15.1
6	البلطجية	51	%1.4	60	%2.1	9	%1.3	2	%0.5	122	%1.6
7	القوى الخارجية	94	%2.7	215	%7.6	53	%7.6	37	%9.7	399	%5.4
8	شباب الثورة	772	%21.8	379	%13.5	100	14.4%	68	%17.8	1319	%17.8
9	مجلس الوزراء	72	%2.0	128	%4.5	41	%5.9	8	%2.1	249	%3.4
المجموع		3535	%100	2814	%100	696	%100	383	%100	7428	100%

تعبر الارقام والإحصائيات بالجدول رقم (6) عن واقع تأثير القوى الفاعلة في العملية الديمقراطية داخل المجتمع المصري ، ومن تحليل الأرقام فضلاً عن التحليل الكيفي لمضمون المقالات اتضح أن التيار الإسلامي قد احتل المرتبة الأولى بنسبة 24.7% من إجمالي الكلمات الدالة في فئات التحليل ، وقد اتضح ذلك من خلال ورود كلمات الإخوان، السلفيين، الجماعة الاسلامية، الإسلام السياسي، الأزهر، مع الاحتفاظ لجماعة الإخوان المسلمين بقصب السبق في هذا السياق.

وبتحليل مضمون المقالات يتضح أن معدل ورود الكلمات لا يعبر فقط عن التـأييد العريض الذي تحظى به هذه التيارات نتيجة للطابع المحافظ للمجتمع المصري، وإنما يتضمن كذلك في القطاع الأكبر النقد والتخويف من تحول الدولة إلى النمط الديني، وقد احتل هذا التيار المرتبة الأولى في كل من جريدة الأهرام بنسبة 28.3% ليعكس وجهة النظر الرسمية التي تحولت إلى الاعتراف بجماعة الإخوان كفصيل سياسي هام داخل المجتمع ، فضلا عن موقع إخوان أون لاين بنسبة 31.3% الذي يعرض للمنظور الأيديولوجي للجماعة ويدافع عن الهجوم الواقع عليهم من قبل الاتجاهات السياسية الأخرى، ومن اللافت للانتباه احتلال السلفيين مكانة متقدمة في المقالات نظرًا للطابع المتشدد المخالف لنمط الإخوان الوسطى، بالإضافة إلى قدراتهم الواضحة على حشد قطاعات كبيرة من المؤيدين من

شرائح المجتمع المصري.

واحتل المجلس العسكري المرتبة الثانية بنسبة 19.4% من إجمالي الكلمات الدالة التي تضمنت كلمات (الجيش – المجلس الأعلى – المؤسسة العسكرية – القوات المسلحة). وارتفع حجم تأثير المجلس العسكري المرتبة الأولى لدى كل من الوفد والمصري اليوم بنسب 33.3%، 25.2% على الترتيب . وفي ضوء التحليل الكيفي للمقالات يبدو أن هناك إتجاهًا يعكس إنحفاض الثقة بالمجلس بشكل تنازلي نتيجة إشارة كافة الاتجاهات – باستثناء التيارات الإسلامية – إلى التخوف من تمسك المجلس بالسلطة وإعاقة نمط التحول الديموقراطي.

وفي المرتبة الثالثة جاء "شباب الثورة" بنسبة 17.8% كثالث القوى الفاعلة من خلال تعدد ورود كلمات الشباب، الائتلافات، ميدان التحرير وذلك للإشارة إلى دورهم الأساسي في انطلاق الثورة مرورًا بدورهم الضاغط في سبيل تحقيق أهدافها و سعي النظام السياسي للاستجابة إلى مطالبهم . وجاء في المرتبة الرابعة بنسبة 15.1% مصطلح الفلول الذي يتضمن كلمات أعضاء الحزب الوطني ، رجال الأعمال للإشارة إلى دورهم السلبي في إعاقة المسار الديموقراطي نظرًا لتراجع مكانتهم كنخبة مسيطرة داخل المجتمع ومحاولتهم القيام بما يطلق عليه الثورة المضادة.

وفي المرتبة الخامسة جاء التيار الليبرالي والعلماني بنسبة إجمالية قدرها 9.5% كقوة فاعلة ومؤثرة على المناخ الديموقراطي، ولعل الانخفاض النسبي لهذه القوى السياسية والاجتماعية يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي المصري الذي يتسم بسمات المحافظة والتدين، فضلا عن إغراقهم في الأطر التنظيرية التي تندرج تحت إطار الخطاب النخبوي، مما أدى إلى تراجع مساحتهم على مستوى التركيبة الاجتماعية للجماهير، واحتلت القوى الخارجية المرتبة السادسة بنسبة 5.4% تناغمًا مع تحليلات الجدول رقم (5) ، حيث برز في المقالات الإشارة لدور كل من أمريكا – اسرائيل – الخليج بشكل رئيسي لتعارض المسار الديموقراطي مع المصالح السياسية و الاقتصادية مع هذه الدول.

وجاء في المراتب المتأخرة كل من مجلس الوزراء بنسبة 3.4%، الأقباط بنسبة 3.2% ، البلطجية بنسبة 1.6%، للإشارة إلى الدور السلبي لكل من مجلس الوزراء

والبلطجية نتيجة حالة الفوضى الراهنة والانفلات الأمني فضلاً عن عجز الحكومة عن الاستجابة للمتطلبات الثورية. أما عن تأثير الأقباط فيرتبط بطبيعة التكوين الديموجرافي للمجتمع المصري والنظر إليهم كأقليات في مواجهة التيارات الإسلامية التي تحظى بالتأييد الشعبي واسع النطاق، ومن اللافت للانتباه الانخفاض الحاد في نسبة ورود كلمات دالة على الأقباط على موقع إخوان أون لاين حيث لم تتجاوز النسبة 0.3% كنوع من الرغبة في عدم الإشارة إليهم كنوع من عدم الاعتراف أو التجاهل وإقصائهم من الحياة السياسية، الأمر الذي انعكس على محاولة الإتجاهات الليبرالية والعلمانية مغازلتهم للاستفادة من تأييدهم في مقابل التيارات الاسلامية.

وفي ضوء التحليل السالف الذي عبر عن الأطر النظرية والمنهجية للإمكانية التاريخية لتحقيق الديموقراطية داخل المجتمع المصري من خلال التعرف على أبرز متطلباتها والعوامل البنائية الداعمة والمعوقة لها، ومن خلال الإنطلاق من رؤية نظريات التأطير الإعلامي كان لابد من التعرف على وجهات نظر النخب في أنواع المكاسب والخسائر المتوقعة التي ترتبط بطبيعة مستقبل الديموقراطية في مصر.

جدول رقم (7) يوضح المكاسب الاجتماعية للديموقراطية

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	العدالة الاجتماعية	311	%28.1	101	%16.6	29	%14.5	27	%32.9	468	%23.4
2	منظومة القيم	143	%12.9	57	%9.4	43	%21.5	13	%15.9	256	%12.8
3	التماسك الاجتماعي	32	%2.9	22	%3.6	2	%1	0	%0.0	56	%2.8
4	التنمية الاجتماعية	621	%56.1	428	%70.4	126	%63	42	%51.2	1217	%60.9
المجموع		1107	%100	608	%100	200	%100	82	%100	1997	100%

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (7) إلى أهم المكاسب الاجتماعية التي يتوقع مجتمع النخب أن تتحقق في حال تحقق الديموقراطية. ويبدو الطابع البراجماتي مسيطرًا على رؤية النخب من خلال الإشارة إلى التنمية الاجتماعية كأحد أهم المكاسب بنسبة 60.9% من إجمالي ورود الكلمات الدالة بالمقالات، حيث تضمنت الإشارة إلى أشكال التنمية في مجال الحصول على فرص العمل، القضاء على البطالة، الإسكان، الصحة، توفير الخدمات على الترتيب. ويرتبط هذا التوجه بكونه عاكسًا لحالة الاحتقان الاجتماعي الناجم عن التناقضات الاقتصادية التي تنعكس بطبيعة الحال على طبيعة البناء السياسي، ومن ثم فإن عكس المعادلة التي تتحدد بالإصلاح الديموقراطي يؤدي إلى علاج أبرز هذه الإشكاليات التنموية. ويبدو أن

هذا مطمحًا لكافة النخب على اختلاف منطلقاتها الأيديولوجية كما يوضحه تقارب النسب بالجدول.

وتحتل العدالة الاجتماعية المكسب الثاني بنسبة 23.4% من إجمالي الكلمات الدالة في المقالات، مع ملاحظة الارتفاع النسبي في الأهرام بنسبة 28.1%، وإخوان أون لاين بنسبة 32.9%، ويأتي ذلك إنطلاقًا من اهتمام كتاب الأهرام بقضايا البعد الاجتماعي والتنمية، فضلاً عن اعتماد الإخوان في خطابهم النخبوي على إبراز الطابع الاجتماعي الهادف لتحقيق العدل والمساواة، وهو ما انعكس على مسمى حزبهم السياسي "الحرية والعدالة" .

وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة منخفضة – إلى حد ما – تصل إلى 12.8% من إجمالي الكلمات الواردة بالمقالات منظومة القيم الإجتماعية، نظرًا لصعوبة تعديل وتصحيح القيم السلبية بالمجتمع المصري بشكل ثوري، وأن الخلل القيمي الناتج عن الفساد يصعب إصلاحه بين عشية وضحاها، ولعل "الوفد والإخوان" تفوقا بنسب 21.5%، 15.9% على كل من "الأهرام والمصري اليوم" بالرغم من التفاوت الواضح في عدد المقالات، إلا أن ذلك ناتج عن البنية التنظيمية المحكومة بنسق التقاليد الحاكمة لكل من الوفد كحزب تقليدي بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وجاء في المرتبة الأخيرة توقع تحقق التماسك الاجتماعي بنسبة 2.8% وهي أقل النسب تحققًا في الكلمات الدالة التي تتحدد في التضامن الاجتماعي، الوحدة، التوحد، الاتفاق، وربما يعكس انخفاض النسب الدالة بالجدول دليلا على صراع النخب وصعوبة التوافق بين المداخل الأيديولوجية لكل نخبة، خاصة وأن الصراع يتجه في الأساس إلى الحصول على السلطة ، وربما يعكس ذلك أكبر عوائق الديموقراطية.

وانطلاقًا من الرؤية الجدلية التي تعكس الترابط الوثيق بين مفاهيم التكوين الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن دور العوامل الاقتصادية المؤثرة في إفراز التناقضات الاجتماعية العديدة بالمجتمع المصري كان من الأهمية بمكان التساؤل عن رؤية النخب لأهم المكاسب الاقتصادية المنشودة حال تحقق الديموقراطية، حيث

يعكس هذا التساؤل مبررات الصراع مع النظام القديم من جهة، والإسهام في تناول الصورة المستقبلية للديموقراطية من جهة أخرى، وهذا ما سوف يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8) يوضح المكاسب الاقتصادية المتوقعة

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		ملاحظات	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	الحد الأدنى للأجور	185	%15.8	463	%31.0	556	%45.3	147	%38.6	1351	%31.6
2	الحد الأقصى للأجور	185	%15.8	584	%39.1	507	%41.3	156	%40.9	1432	%33.5
3	العدالة الاقتصادية	274	%23.4	104	%7.0	17	%1.4	24	%6.3	419	%9.8
4	التقارب الطبقي	279	%23.8	144	%9.6	64	%5.2	20	%5.2	507	%11.9
5	التنمية الاقتصادية	250	%21.3	198	%13.3	83	%6.8	34	%8.9	565	%13.2
المجموع		1173	%100	1493	%100	1227	%100	381	%100	4274	%100

تشير البيانات الواضحة بالجدول رقم (8) إلى أهم المكاسب الاقتصادية المتوقع الوصول إليها في حال تحقق الديموقراطية. وقد احتل تحديد الحد الأقصى والأدنى للأجور المرتبتين الأولى والثانية بنسب 33.5%، 31.6% من إجمالي الكلمات الواردة بمقالات الدراسة، ويكاد يكون هناك شبه إجماع بين النخب من التيارات المختلفة على هذين المطلبين اللذين جسدا أحد أسباب ومتطلبات الثورة، وهو يتفق مع رؤية العينة للفساد كأحد أهم عوائق الديموقراطية. واللافت للنظر إنخفاض النسب المعبرة عن ذلك بجريدة الأهرام الرسمية عنها في المواقع الثلاث الأخرى نظرًا للارتباط بأركان النظام السابق، وصعوبة التخلي عن المكاسب الاقتصادية التي كانت تحصدها النخب السابقة.

وجاء في المرتبة الثالثة لقائمة المكاسب الاقتصادية عنصر التنمية الاقتصادية بنسبة 13.2%، وقد تم تحديدها في مجالات الزراعة ، الصناعة، الطاقة الميكانيكية، قناة السويس بشكل رئيسي، مع تأخر دور السياحة في مجالات التنمية نتيجة حالة الانفلات الأمني من جهة، وأسلوب الخطاب الخاص بالتيارات الإسلامية من جهة

أخرى.

وفي المرتبة الرابعة ظهر مفهوم التقارب الطبقي بنسبة 11.9% من إجمالي الكلمات الدالة بالمقالات، وذلك من خلال التعبير عن تقريب الفوارق، إعادة توزيع الدخول، القضاء على التمايز الاجتماعي وغيرها من العبارات التي ترتبط بمفهوم الديموقراطية المحكوم بالمساواة في الحقوق والواجبات من جهة، وجدلية معادلة إنعكاس البناء السياسي السوي على تصحيح التناقضات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

وجاء في المرتبة الأخيرة مفهوم العدالة الاقتصادية بنسبة إجمالية قدرها 11.9%، وهذا يتفق مع التوجهات النظرية للدراسة التي أكدت على قدرة الثورة على تحقيق أهدافها التي تتعلق بهدم النظام السياسي – مع التحفظ –، وصعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية لسيادة عوامل الفوضى والثورة المضادة فضلاً عن تزايد حدة المطالب الفئوية.

ومما سبق يتضح صعوبة الفصل بين ما هو اجتماعي واقتصادي حيث يمثلان وجهين مختلفين لعملة واحدة، إلا أن المعادلة ثلاثية الأبعاد. ويتحدد بعدها الثالث بنوعية المكاسب السياسية، وهو ما سوف يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (9) يوضح المكاسب السياسية المتوقعة

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	الاستقرار السياسي	288	%28.8	93	%13.1	45	%29.4	13	%27.1	439	%23.0
2	الدولة المدنية	222	%22.2	197	%27.8	21	%13.7	10	%20.8	450	%23.6
3	الريادة	55	%5.5	32	%4.5	56	%36.6	10	%20.8	153	%8.0
4	سيادة القانون	435	%43.5	387	%54.6	31	%20.3	15	%31.3	868	%45.4
المجموع		1000	%100	709	%100	153	%100	48	%100	1910	%100

إن البيانات الواردة بالجدول رقم (9) تعبر عن توقعات المكاسب السياسية المرجوة في ظل سيادة الديموقراطية داخل المجتمع المصري، وقد عبر النخب في مقالاتهم عن سيادة القانون كأحد أهم المكاسب السياسية بنسبة 45.4% من إجمالي

المقالات التي تتعلق بهذا الشأن، حيث أن المناخ الديموقراطي يفرز مناخًا تشريعيا يتجسد فيه القانون المستقل الذي ينظم المعاملات ويفصل بين المنازعات، ويبدو اتفاقًا بين النخبة التقليدية بالأهرام فضلاً عن النخب المستقلة والتيارات الاسلامية في هذا الشأن.

وجاء في المرتبة الثانية مفهوم الدولة المدنية بنسبة 3.6% من إجمالي المقالات، واللافت للانتباه ارتفاع هذه النسبة في "المصري اليوم" لتصل إلى 27.8% في مقابل النسب الأخرى، نظرًا لغلبة الطابع الليبرالي على كتابها، كما يبدو أن أقل النسب في مسألة مدنية الدولة كانت على موقع "إخوان أون لاين" بنسبة 20.8% نتيجة الخلافات الأيديولوجية التي تتعلق بكلمة مدنية، وإصرار الإسلاميين على وجود المرجعية الإسلامية لطابع الحياة المدني.

وفي المرتبة الثالثة جاءت تعبيرات الاستقرار السياسي بنسبة إجمالية تصل إلى 23% في كافة المقالات، وإن كان هناك إرتفاعًا في كافة المقالات باستثناء المصري اليوم بنسبة 13.1% نظرًا لطبيعة الكتابات الليبرالية والعلمانية الداعية دومًا للثورة والاحتجاجات المنادية بالإصلاح الثوري وليس التدريجي، على عكس رؤية القوى التقليدية المتمثلة في الأهرام والوفد فضلاً عن التيارات الإسلامية التي تتهم بالتحالف مع المجلس العسكري سعيا للحصول على مكاسب سياسية.

وجاء في المرتبة الأخيرة استعادة الريادة، واستعادة مصر لدورها المحوري في المنطقة العربية بنسبة 8% من إجمالي المقالات ، ولعل انخفاض نسبة هذا التوقع يرتبط بالمحاولات الخارجية المناوئة للمناخ الثوري في مصر، فضلاً عن الإغراق في حالة الفوضى الاجتماعية والسياسية التي عبر عنها "كتاب الأهرام والمصري اليوم" باستفاضة، مما أدى إلى إنخفاض نسب الكلمات الدالة على "استعادة الريادة" إلى 5.5% للأهرام، 4.5% للمصري اليوم، وفي المقابل ارتفع سقف التوقعات بالنسبة للوفد والاخوان لتصل النسب المعبرة عن ذلك إلى 20,3% للوفد، 31.3% لإخوان أون لاين، حيث يعكس ذلك رغبة من حزب الوفد في استعادة أمجاده التاريخية، فضلاً عن الدور غير المسبوق للتيارات الاسلامية على الساحة السياسية داخل المجتمع المصري.

وإذا كانت هناك إحتمالية تشير لإمكانية تحقق الديموقراطية، فإنه في الجانب

المقابل توجد احتمالية تتعلق بصعوبة تحققها، وبطبيعة الحال فإن النخب الاجتماعية والسياسية لديها توقعات بشأن الخسائر التي يمكن أن تحدث في ظل عدم القدرة على دفع عجلة الديموقراطية نحو الأمام، وهذا ما سوف تتناوله الجداول التالية:

جدول رقم (10) يوضح الخسائر الاجتماعية المتوقعة

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	التعصب الديني	167	%14.1	210	%17.8	48	%15.4	11	%12.0	436	%15.8
2	العنف والانفلات الأمني	407	%34.4	368	%31.3	159	%51.0	21	%22.8	955	%34.6
3	الصراع الاجتماعي	440	%37.2	335	%28.5	56	%17.9	38	%41.3	869	%31.4
4	الفتنة الطائفية	169	%14.3	264	%22.4	49	%15.7	22	%23.9	504	%18.2
المجموع		1183	%100	1177	%100	312	%100	92	%100	2764	%100

إن تحليلات النخب لمستقبل الديموقراطية في مصر يتضمن الإشارة إلى مجموعة من الأمراض والإشكاليات الاجتماعية التي تهدد إمكانية قيام الديموقراطية في مصر، والجدول رقم (10) يوضح أبرز هذه الخسائر المتوقعة، وقد احتل العنف والانفلات الأمني أول هذه الخسائر بنسبة 34.6% من إجمالي الكلمات الدالة بالمقالات الواردة بفئات التحليل في الدراسة الراهنة ، وهذه الحالة نتاج منطقي لمناخ ما بعد الثورة، إلا أنها من وجهة نظر النخب ممنهجة من قبل الثورة المضادة، وهذا ما يفسر إنتشار البلطجة داخل المجتمع المصري، وغض طرف الشرطة عن استشراء حالة العنف، لذا يرى النخب أن سيادة الديموقراطية تكفل سيادة القانون وعنصر الضبط الاجتماعي، ومن ثم فإن الإغراق في الاختلاف والصراع بين القوى السياسية وعدم إمكانية تحقيق الديموقراطية يؤدي إلى تزايد معدلات العنف داخل المجتمع المصري. ومن اللافت للإنتباه انخفاض نسبة تأييد هذه المسألة على موقع إخوان أون لاين لتصل إلى 22.8% من إجمالي الكلمات الدالة، ولعل هذا يرجع إلى إتهام الاسلاميين للإعلام والنخب الأخرى بتضخيم الأمور حتى لا يحدث تغيير حقيقي في البناء السياسي يتضمن صعودًا للإسلاميين على حساب النخب الأخرى.

واحتل الصراع الاجتماعي المرتبة الثانية في قائمة الخسائر الاجتماعية بنسبة

31.4%، وعبر عن ذلك كتاب كل من الأهرام وإخوان أون لاين بنسب 37.2%، 41.3% نظرًا لتأكيد الرغبة في مناخ الاستقرار الاجتماعي المرهون بالهدوء النسبي والعمل على البناء بعيدًا عن المنطق الثوري الذي ينادي به الليبراليون والعلمانيون الذين تعبر مقالات المصري اليوم والوفد عن توجهاتهم.

وجاء في المرتبة الثالثة التخويف من الفتنة الطائفية بنسبة 18.2 % من إجمالي الكلمات الدالة بالمقالات، وبصفة خاصة في مقالات المصري اليوم بنسبة 22.4%، وإخوان أون لاين بنسبة 23.9%، حيث نبها إلى خطورة هذه المسألة والرغبة الشديدة من قبل عناصر الثورة المضادة على القضاء على مكتسبات ثورة 25 يناير التي تجسدت في توحيد عناصر مختلف التيارات السياسية والاجتماعية.

وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء مفهوم التعصب الديني بنسبة 15.8%، حيث غلبت العبارات الداعية للتخويف والتحذير من التشدد الديني خاصة في ظل بروز قوى إسلامية كالسلفيين وأعضاء الجماعة الإسلامية التي تؤمن بالمنهج التشددي، في مقابل التيار الوسطي الذي يتزعمه الإخوان، فضلاً عن التخوف من قوة التيارات الليبرالية والعلمانية التي تعقد المقارنات المستمرة مع التجارب السياسية ذات المرجعية الدينية في إيران ، السودان، الجزائر.

وإذا كان ما سبق يمثل البعد الاجتماعي للخسارة المتوقعة في ظل عدم تحقق الديموقراطية، فإن المنطق يشير إلى البحث في الطرف الآخر الذي يتجسد في البعد الاقتصادي، وهو ما سوف يتضح من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (11) يوضح الخسائر الاقتصادية المتوقعة

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	انهيار البورصة	145	%30.1	56	%17.9	38	%29.9	30	%37.0	269	%26.8
2	الديون الاجنبية	150	%31.1	127	%40.7	18	%14.2	24	%29.6	319	%31.8
3	انهيار العملة	53	%11.0	41	%13.1	31	%24.4	2	%2.5	127	%12.7

	المحلية										
4	توقف الإنتاج	81	%16.8	65	%20.8	29	%22.8	12	%14.8	187	%18.7
5	ضعف الاستثمار	53	%11.0	23	%7.4	11	%8.7	13	%16.0	100	%10.0
	المجموع	482	%100	312	%100	127	%100	81	%100	1002	%100

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (11) إلى أبرز الخسائر الاقتصادية المتوقعة نتيجة عدم قيام الديموقراطية من وجهة نظر النخب، وقد أكدت دلائل النسب المئوية للكلمات الدالة على احتلال الديون الأجنبية رأس قائمة هذه الخسائر بنسبة 31.8% نتيجة ضعف الاقتصاد فضلاً عن استشراء حالة الفساد داخل المجتمع المصري بسبب النظام البائد، ومن ثم فإن الاتجاه إلى الديون سوف يتصاعد في ظل عجز المخزون الاستراتيجي عن الوفاء بمتطلبات الشعب.

وقد أكد هذا الاتجاه المستقلون في المصري اليوم بنسبة 40.7%، وكتاب الأهرام بنسبة 31.1%، والاخوان بنسبة 29.6%، وجاء في ذيل القائمة الوفد بنسبة 14.2%.

وقد عبر النخب في مقالاتهم الصحفية عن انهيار البورصة المحلية كثاني أكبر الخسائر المتوقعة بإجمالي نسب 26.8%، واللافت للانتباه اتفاق الاتجاهات المتباينة على هذه الخسارة المتوقعة، ويأتي ذلك تأكيدًا على الطابع البراجماتي للنخب المصرية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

وجاء في المرتبة الثالثة من الخسائر توقف عجلة الإنتاج بنسبة 18.7% نتيجة تنامي حركة الاعتصامات والمطالب الفئوية الخاصة برفع الأجور والمرتبات وتحديد الحد الأدنى والأقصى كأحد أهم مطالب الثورة التي لم تتحقق – حتى كتابة هذه السطور - خاصة مع سيادة الحالة الضبابية التي تعكس صعوبة استرداد الأموال المنهوبة من قبل عناصر النظام السابق.

وبشكل منطقي كان انهيار قيمة العملة المحلية هو المرتبة الرابعة بنسبة 12.7% نتيجة التدهور الاقتصادي الذي كانت له إرهاصاته في النظام السابق، والذي امتدت آثاره حتى اللحظة الراهنة نتيجة حالة التخبط البنائي وعدم القدرة على تحديد الملامح المستقبلية في ظل التطاحن بين النخب من جهة، وبين النخب والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

واحتل متغير ضعف الاستثمار ذيل القائمة الخاصة بالخسائر الاقتصادية من وجهة نظر النخب بنسبة 10%، ولعل انخفاض حجم تأثير الكلمات الدالة على ضعف الاستثمار يرجع إلى إيمان النخب بالموارد المتنوعة التي يتمتع بها المجتمع المصري التي تجذب المستثمرين شريطة استقرار الظروف والأوضاع السياسية. لكن الإشكالية ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي يساعد على هذا الاستقرار، وهو ما سوف يتم طرحه في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح الخسائر السياسية المتوقعة

م	المتغير	الأهرام		المصري اليوم		الوفد		إخوان أون لاين		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	تقسيم الدولة	18	%1.2	15	%0.9	8	%1.6	93	%15.3	134	%3.2
2	الفوضى والانفلات	427	%29.6	337	%19.7	105	%21.3	35	%5.8	904	%21.3
3	الحرب الأهلية	92	%6.4	89	%5.2	30	%6.1	28	%4.6	239	%5.6
4	الحكم العسكري	706	%49.0	1034	%60.6	296	%60.2	388	%63.9	2424	%57.1
5	التدخل الأجنبي	198	%13.7	232	%13.6	53	%10.8	63	%10.4	546	%12.9
المجموع		1441	%100	1707	%100	492	%100	607	%100	4247	%100

توضح البيانات الرقمية بالجدول رقم (12) رؤى النخب المصرية للخسائر السياسية المتوقعة نتيجة عدم قيام الديموقراطية، والأرقام تشير إلى أن الخوف من الحكم العسكري يحتل رأس القائمة بنسبة 57.1% من إجمالي الكلمات الدالة التي ترتبط بدلالات الأحكام العرفية، قانون الطوارىء، أدوات القمع .....الخ، ويبدو أن هناك مخاوف محتملة من قبل كافة النخب من التيارات السياسية المتباينة، مما يعكس الرغبة والأمل في إقامة الحكم المدني والتحرر من هيمنة الحكم العسكري، وقد أيد ذلك انخفاض درجة التوافق والامتنان للقوات المسلحة في أعقاب الثورة، وعدم تسليم مقاليد السلطة لمجلس رئاسي مدني.

وجاء في المرتبة الثانية استمرارية حالة الفوضى والانفلات الأمني بنسبة 21.3% من إجمالي الكلمات المحورية، وقد وضح ذلك من خلال ارتفاع دلالات كلمات الفوضى والانفلات في كل الصحف باستثناء موقع "إخوان أون لاين" الذي لم توجد في مقالاته الإشارة إلى الفوضى إلا بنسبة 5.8% من إجمالي مقالات الموقع، وربما يعكس ذلك طموحًا في الوصول إلى السلطة والقضاء على هذه الفوضى المفتعلة من قبل عناصر الثورة المضادة، أو الإشارة إلى الدور الافتعالي لهذه الفوضى.

وفي المرتبة الثالثة برز مفهوم التدخل الأجنبي بنسبة 12.9% من إجمالي المقالات، ولا يبدو اختلافًا بين الفئات في هذا الشأن، إلا أن المخاوف ترتبط بالعناصر الداخلية بشكل أكبر من القوى الخارجية ، وجاء في المرتبة الرابعة بنسبة بسيطة لا تتجاوز 5.6% إمكانية قيام حرب أهلية، وذلك إيمانًا من النخب بتجانس الشعب المصري وفقًا للتاريخ الحضاري للمجتمع الذي أشار إليه الباحث في إطاره النظري، وأن الاختلاف داخل المجتمع مرهون بالتوحد تجاه أي أضرار تمس المجتمع بشكل عام، ويبدو ذلك واضحًا في محاولات وأد الفتنة الطائفية من قبل المسلمين والمسيحيين على السواء، فضلاً عن رغبة الفئة الغالبة من المجتمع في الاستقرار والهدوء الاجتماعي بالرغم من الحالة الثورية العامة.

وجاء في المرتبة الأخيرة فكرة تقسيم الدولة بنسبة لا تتجاوز 3.2% من إجمالي الكلمات الدالة على: تفتيت الدولة، الدويلات، مخاطر التقسيم، وبالرغم من ورود هذه الكلمات إلا أن النسيج الاجتماعي للمجتمع المصري والإطار التاريخي يشهد بصعوبة تحقيق هذه المساعي على مدار التاريخ، ولم يلحظ ارتفاع في النسب الدالة على الخوف من خطر التقسيم سوى في موقع " إخوان أون لاين" بنسبة 15.3% من إجمالي عدد مقالاته كإجراء دفاعي ضد الليبراليين الذين يهاجمون فكرة الإسلام السياسي.

وبعد هذه التحليلات النظرية والأطر المنهجية الساعية لتشخيص الواقع الديموقراطي داخل المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير ، وفي ضوء البيانات الرقمية التي تعكس مضمون رؤى النخب يصبح المجال مهيئًا لاستخلاص أبرز النتائج العامة للدراسة الراهنة.

نتائج الدراسة:

سعت الدراسة الراهنة إلى استقراء مستقبل الديموقراطية في مصر عقب ثورة 25 يناير من خلال تحليل مضمون رؤى النخب، ولذلك فقد جاءت نتائجها معبرة عن أهدافها التي انطلقت منها على النحو التالي:

عن الهدف الأول الذي يرتبط بمحاولة فهم السياق الاجتماعي والثقافي الحاكم للديموقراطية في مصر فإن النتائج عبرت عن رؤية القوى السياسية المختلفة للمرحلة الجديدة من خلال طمس المعالم السياسية البائدة عبر المناداة بدستور جديد

يلائم الطابع الثوري من جهة، والرغبة في القضاء على الفساد السياسي من جهة أخرى، وذلك بهدف خلق حالة من المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف الطبقات والشرائح داخل المجتمع المصري، وقد ارتبط ذلك ببروز نخب جديدة على الساحة الاجتماعية والسياسية استطاعت أن تفرض نفسها بقوة داخل المعترك السياسي، وقد نادت هذه النخب بضرورة خلق حالة ثقافية تتحدد في تنمية الثقافة السياسية عبر وسائط التنشئة السياسية المختلفة حتى يمكن تحقيق الديموقراطية من خلال الإسهام في رفع درجات الوعي السياسي بين المواطنين.

وعن الهدف الثاني الذي يرتبط بتحديد أبرز متطلبات الديموقراطية في الفترة الراهنة فقد حددتها النخب في الحفاظ على هيبة الدولة مع التأكيد على حق التظاهر السلمي الذي ساهم في القضاء على النظام السابق، وجاء في مرتبة تالية مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس دورها التثقيفي فيما يتعلق بالممارسات الديموقراطية، ثم الرغبة في حيادية الإعلام ودوره في إنماء الوعي السياسي، وانخفضت المؤشرات الدالة على الحالات الثقافية المعبرة عن ثقافة الحوار والاتفاق والاختلاف نتيجة حداثة العهد بالممارسات الديموقراطية داخل المجتمع المصري، فضلا عن الإشارة إلى الدور المتأخر للأحزاب السياسية القديمة (المسيسة)، والحديثة (التي لم تتبلور برامجها بعد).

أما عن الهدف الثالث الذي يرتبط بالتعرف على أبرز معوقات التحول الديموقراطي . فقد جاءت هذه المعوقات مرتبة من وجهة نظر النخب المختلفة وفقا لدرجة أهميتها على النحو التالي: الفوضى، الفساد، ضعف الدولة، المظاهرات والاحتجاجات، المباديء الحاكمة، القمع، الأجندات الخارجية، الاستبعاد والإقصاء. مع التأكيد على تأثير المتغير الداخلي الذي يعكس الظروف البنائية لمرحلة ما بعد الثورة على تعويق المسار الديموقراطي بشكل يفوق أثر المتغير الخارجي.

وفيما يتعلق بالهدف الرابع الذي يرتبط بمدى وجود إمكانية تاريخية موضوعية لتحقيق الديموقراطية في مصر. فإن الدراسة أشارت إلى وجود هذه الإمكانية على المستوى النظري نتيجة قدرة الجماهير على إسقاط النظام الاستبدادي، والإسهام في توفير مناخ يكفل حرية التعبير عن الحريات، إلا أن هذه الإمكانية قد تضاءلت نسبيا بفعل اختلاف القوى السياسية – التي توحدت لإسقاط النظام – في رؤيتها حول بناء النظام الديموقراطي الجديد.

وعن الهدف الخامس الذي يرتبط بتحديد حجم القوى الفاعلة في تحقيق الديموقراطية. فإن الدراسة قد عبرت نتائجها عن بروز طاغي للتيارات الإسلامية على الساحة الاجتماعية والسياسية، ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين بشكل كبير، في مقابل التيارات الليبرالية والعلمانية التي عوضت الإخفاق في قدراتها على حشد المؤيدين بالسيطرة على المنابر الإعلامية، فضلا عن صراع كل التيارات مع المجلس العسكري رغبة في إنهاء حكم العسكر والسعي نحو تحقيق نظام الحكم المدني، كما بينت الدراسة انخفاض تأثير الأقباط بحكم العامل الديموجرافي، فضلا عن تراجع تأثير مجلس الوزراء العاجز عن مواجهة الفوضى والانفلات الأمني وانتشار ظاهرة البلطجة من جهة، والمناخ الثوري المتنامي من جهة أخرى.

أما عن الهدف السادس الذي يرتبط بمحاولة صياغة سيناريوهات تتعلق بمستقبل الديموقراطية في مصر. فإن الدراسة تشير نتائجها إلى أن هذا المستقبل محكوم بمحاذير تتحدد في بروز بروز الاتجاه الإسلامي وقدرته على حصد الأصوات الانتخابية، إلا أن وصول الإسلاميين للحكم مرهون بموافقة المؤسسة العسكرية التي تسعى للأخذ بضمانات الاستقلال والهيبة، مستغلة في ذلك أساليب الهجوم غير المباشر الذي يمارسه الليبراليون والعلمانيون لمجابهة تيار الإسلام السياسي.

وبالتالي فإن إسهام الإسلام السياسي في تحقيق الديموقراطية يعتمد على البعد عن منطق الاقصاء للتيارات الأخرى المخالفة له أيديولوجيا – وهو أمر محل شك – فالوصول إلى الديموقراطية يتم عبر تشكيل حكومة ائتلافية تضم كافة التيارات بعيدا عن منطق المغالبة، مع ضرورة توافر مناخ ثقافي يسمح بالحوار والاختلاف للوصول إلى الحلول الوسطية، إلا أن الخلافات الأيديولوجية – من وجهة نظر الباحث – ترتبط بالثوابت وليس بالفروع وهو ما تقف أمامه الديموقراطية عاجزة.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

- إجراء دراسة تتبعية للعملية الانتخابية الخاصة بتشكيل برلمان ما بعد الثورة.
- إجراء دراسات كيفية عن مضمون برامج الأحزاب السياسية القديمة والحديثة داخل المجتمع المصري في مرحلة ما بعد الثورة.
- تشكيل مجلس قومي للتثقيف السياسي يضم مختلف التيارات السياسية.
- ممارسة مؤسسات المجتمع المدني دورها في محاولة رأب الصدع بين القوى السياسية المتباينة

قائمة المراجع:

1. **إبراهيم البدوي وآخر (2011): تفسير العجز الديموقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 79 – 138.
2. **أحمد اللحام (2000): مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديموقراطية**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت، 117 – 134.
3. **أحمد ثابت (2005): نخبة رجال الأعمال في مصر**، مجلد النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 405 – 438.
4. **أحمد خطابي (2006): صعوبات التحول الديموقراطي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجا**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج 21، ع 3، الأردن.
5. **أحمد زايد (2005): النخب السياسية والاجتماعية: مدخل نظري مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري**، مجلد النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 21-34.
6. **..... (2006): مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
7. **برهان غليون (2000): منهج دراسة مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت، 235 – 258.
8. **توفيق المديني (2011): ربيع الثورات الديموقراطية العربية، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي**، تحرير: عبد الإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 53 – 80.
9. **ثناء فؤاد (2005): مستقبل الديموقراطية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. **جودة عبدالخالق (2011): التنمية والديموقراطية في مصيدة الحكم الأوتوقراطي**، مجلد تفسير العجز الديموقراطي في الوطن العربي، تحرير: إبراهيم البدوي وآخر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 375 – 410.
11. **خالد أبو دوح (2011): ثورة 25 يناير في بر مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي**، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 199 – 222.
12. **خير الدين حسيب (2011): حول الربيع الديموقراطي العربي: الدروس المستفادة**، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 125 – 136.
13. **ربيع وهبة (2011): الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى، مجلد الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)**، تحرير: عمرو الشوبكي، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 35 – 62.

14. **السيد يس (2000): ندوة مستقبل الديموقراطية في الوطن العربي**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم (19)، بيروت، 284 – 311.
15. **صالح الفيلالي (2006): ندوة تعزيز المساعي الديموقراطية في الجزائر**، المكتبة الوطنية، الجزائر، صص 8 – 13.
16. **الطاهر لبيب (2011): لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا**، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 167 – 172.
17. **عبد الإله بلقزيز (2000): الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم ،19 بيروت، 135 – 154.
18. **عبدالوهاب الأفندي (2011): الثقافة السياسية وأزمة الديموقراطية في الوطن العربي**، مجلد تفسير العجز الديموقراطي في الوطن العربي، تحرير: إبراهيم البدوي وآخر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 35 – 78.
19. **علي الدين هلال (2010): النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (1981 – 2010)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
20. **علي الكواري (2000): مفهوم الديموقراطية المعاصرة**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت، 11 – 56.
21. **عماد صيام (2005): نخبة تيار الإسلام السياسي: محددات التشكل والصعود وتحديات البقاء: مكتب الارشاد بجماعة الإخوان المسلمين**، مجلد النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 247 – 282.
22. **فارس أشتي (2011): الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، مجلد الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)**، تحرير: عمرو الشوبكي، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 69 – 116.
23. **محمد أفاية (2011): التحرر من السلطوية والديموقراطية المعلقة، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي**، تحرير: عبدالإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 13 – 38.
24. **محمد العجاتي (2011): الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، مجلد الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)**، تحرير: عمرو الشوبكي، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 191 – 244.
25. **محمد جابر الانصاري (2000): الديموقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت، 105 – 116.
26. **محمد ددة (2011): الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية**، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 38 – 52.
27. **محمد عابد الجابري (2000): إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في المجتمع العربي**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت، 183 – 198.

28. **محمد عبدالشفيع عيسى (2011): فروض نظرية على محك الخبرة: الثورة الأخيرة في تونس ومصر**، مجلد الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديموقراطي، تحرير: عبدالإله بلقزيز، كتاب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص 191 – 198.

29. **محمد فريد حجاب (2000): أزمة الديموقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم 19، بيروت،81- 104.

30. **منذر الشناوي (2000): الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

31. **نيفين مسعد وآخرون (2011): حال الأمة العربية 2010 – 2011 : رياح التغيير**، تحرير: نيفين مسعد وآخر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

32. **وحيد عبد المجيد (2000): مستقبل الديموقراطية في الوطن العربي**، مجلد المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، رقم ،19 بيروت، 259 – 277.

33. **Anderson, L. (May/June 2011): Demystifying the Arab Spring : parsing the Differences between Tunisia, Egypt, Libya,** Foreign Affairs, Vol. 90, No. 3, pp 2-7.

34. **Beinin, J.(2011), Egypt at the Tipping Point?,** Foreign policy, www.foreignpolicy.com\articles\20-7-2011.

35. **Cook, S. (2011), Egypts Identity crisis,** Foreign policy, www.foreignpolicy.com\articles\19-9-2011.

36. **Dahshan, M. (2011), Egypt's Revolution,** Foreign policy, www.foreignpolicy.com\articles\ 25-5-2011.

37. **Domingo, P. (2005), Democracy and the New Social Forces in Polivia,** social forces, v.83. I 4, PP. 18-36.

38. **Fiorina, M. et al (2011): America's New Democracy,** Sixth Edition, Penguin Academics, USA.

39. **Goldston, J.(May/June 2011): Understanding the Revolution of 2011: Weakness and resilience in middle eastern Autocraties,** Foreign Affairs, Vol. 90, No. 3, pp 8-16.

40. **Hamid, S. (May/June 2011): The rise of the Islamists: How Islamists will change politics, and vice versa,** Foreign Affairs, Vol. 90, No. 3, pp 40-47

41. **Ignatius, D. (2011), What Happens when the Arab springs turns to summer**?: Ruminations on the Revolution of 2011, foreign policy, www.foreignpolicy.com\articles\22-4-2011.

42. **Jacobson, T. & Jang, W. (Nov. 2001): Rights, Culture, and cosmopolitan Democracy,** Communication theory, Elven 4, pp. 434-453.
43. **Klerk, F. (2011): Making Democracy,** Foreig policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 17-3-2011.
44. **Lindsey, U. (2011), The Cultural Revolution,** Foreign policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 4-8-2011.
45. **Lunch, M. (2011), Tahrir Turning points,** Foreig policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 1-8-2011.
46. **Martini, J. & Taylor, J. (2011): Commanding Democracy in Egypt: The Military's Attempt to Manage the Future,** Foreign Affairs.
47. **Ohi, F. (2000) Are Social Class Relevant to Analysis to P. Bordieu theory,** Medicin& Science in Sports, Vol. 10, pp 146-155.
48. **Robbins, M. & Tessler, M. (2011), What Egyptians Mean by Democracy**, Foreign policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 20-9-2011.
49. **Springborg, R. (2011) Game over: The chance for Democracy in Egypt,** Foreign policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 2-2-2011.
50. **Walt, S. (2011), 10 Reasons Americans should care about the Egyptian revolution**, foreign policy. www.foreignpolicy.com\articles\ 12-2-2011.